مصر وتحديات المستقبل
33- مشروع المثلث الذهبى :الفرص والتحديات

علا سليمان الحكيم *

المقدمــة:-

عقدت دائرة الحوار بقاعه مجلس الإدارة بمعهد التخطيط القومي – مدينه نصر- القاهرة فى اليوم الثانى من شهر يونيو عام 2014 ، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى السادة : -

أ.د. ايمان الشربينى . أستاذ بمعهد التخطيط القومى .
م. حسينى البكرى . مدير عام الجيولوجيا الاقليمية – هيئة الثروة المعدنية .
أ.د. خضر أبو قورة . أستاذ بمعهد التخطيط القومى .
أ.د. راندا جلال. مدير عام بهيئة التخطيط العمرانى
أ.د. سيد عبد المقصود. استاذ بمعهد التخطيط القومى .
أ.د. سهير أبو العينين . استاذ بمعهد التخطيط القومى .
أ.د. عبد القادر دياب . استاذ بمعهد التخطيط القومى
أ.د. عبد الوهاب حلمى . استشارى التخطيط ومدير مشروع المثلث الذهبى .
أ.د. علا سليمان الحكيم . أستاذ بمعهد التخطيط القومى .
أ.د. فادية عبد السلام . أستاذ بمعهد التخطيط القومى.
اللواء / محفوظ طه .استشارى بوزارة الصناعة.
م. محمد ابراهيم السباعى. مدير عام شئون مجلس الإدارة – هيئة الثروة المعدنية
أ.د. محمد عادل يحيى. أستاذ بجامعة عين شمس .
م. محمد محمود فهمى. رئيس الادارة المركزية للمناطق الصناعية العامة
أ.د. محمود عبد الحى. أستاذ بمعهد التخطيط القومى .
أ.د. ممدوح الشرقاوى . أستاذ بمعهد التخطيط القومى.

* أ.د. علا سليمان الحكيم :مدير معهد التخطيط القومى الاسبق واستاذ الاقتصاد بالمعهد .

وقائع دائرة الحوار

محمود عبد الحى:

المعتاد فى دائرة الحوار أن نبدأ بتقديم الورقه الخلفيه التى أعدتها الأستاذه الدكتورة علا الحكيم للتعريف بالمشروع وطرح المحاور الأساسيه للنقاش .

فى كل محور يوجد مجموعة من الأسئلة نسعى جميعا لتطوير الإجابة عليها من خلال النقاش و المعتاد أنه بعد انتهاء دكتورة علا من العرض نعطى دورة أولى فى الحديث لكل متداخل بتعليق أو بتعقيب أو بتوضيح أو غيره فى حدود خمس دقائق وتكون المداخلة الأولى فى حدود من خمس إلى سبع دقائق إذا ما تم الحديث عن كل المحاور .

وفى متناول أيدى حضراتكم عدد خاص من المجلة عن ملتقى فكرى طرح أسسه وأفكاره الرئيسيه أ.د. خضر أبو قوره عضو هيئة التحرير، ولأول مره يتم الجمع بين البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى والبعد النفسى والفلسفى والسلوكى فى معالجة قضايا التنمية.

وأتوجه بالشكر للأستاذة الدكتورة علا سليمان الحكيم التى قامت بإعداد موضوع دائرة الحوار عن المثلث الذهبى الفرص والتحديات ، فلتتفضل أ.د.علا سليمان الحكيم بعرض الموضوع

علا الحكيم :

فى البداية أرحب بالسادة الضيوف وأشكر حضراتكم على تفضلكم بقبول دعوتنا لحضور دائرة الحوار الخاصة بالمجلة المصرية للتنميه والتخطيط عن مشروع المثلث الذهبى، وهو مشروع بالغ الاهمية ويتضمن العديد من الجوانب التى قد نجهل بعضها ،ولذلك نأمل أن تتم الإجابة عن التساؤلات والاستفسارات الواردة فى هذه الورقه والتى سيتم عرضها الآن.

المثلث الذهبى هو مشروع قومى جديد ، فقد عانت محافظات جنوب الصعيد من الإهمال لفترات طويلة من الزمن، وعدم توجيه رؤوس الأموال (سواء كانت حكومية أو خاصة) لتنميتها، بالرغم من تمتعها بالعديد من المميزات ،وتوفر الموارد والإمكانيات فى هذه المحافظات (موارد طبيعية وتعدينية وأرضية)، إلا أنها لم تحصل على نصيبها العادل من الاستثمار .

فقد تم تركيز التنمية وجهود الدولة واستثماراتها فى الوادى والدلتا مع إهمال باقى المناطق لسنوات طويلة نتيجة لمحدودية الموارد ،وتوفر عوامل النمو بها من بنية أساسية وخدمات ،وذلك بهدف الحصول على عائد سريع . وقد كان من المتوقع انتشار النمو فى باقى أجزاء الوطن بعد عملية تركيز الاستثمارات فى عدد محدود من

المناطق ذات امكانيات النمو المرتفعة، غير أن ذلك لم يتحقق لأسباب عديدة لا مجال للدخول فى تفاصيلها فى الوقت الحالى .

وقد ترتب على ذلك العديد من المشاكل فى كل من المحافظات التى تم تركيز جهود الدولة واستثماراتها بها, وكذلك المحافظات التى حرمت من هذا الاهتمام . وتمثلت هذه المشاكل فى تركز الأنشطة الصناعية والأنشطة الخدمية فى بعض المحافظات الحضرية، وظهور التحضر الزائد والضياعات الاقتصادية ، وزيادة التكدس السكانى فى ذات المحافظات, واختلال قدرات المحافظات ، وظهور التفاوتات الإقليمية فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والازدواجية المكانية والهجرة من الريف للحضر، وارتفاع تكلفة المعيشة، ونقص الخدمات بكافة أشكالها، وارتفاع نسب البطالة والأمية وتدهور المرافق وظهور العنف والإرهاب ، والتوسع العمرانى على الأراضى الزراعية وتآكلها بمعدلات سريعة والاعتماد على الاستيراد لتوفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى، وقد انعكس كل ذلك على الاقتصاد المصرى ومعدلات نموه .

وعلى ذلك لم يعد الاستمرار فى تطبيق استراتيجية تركيز جهود التنمية فى الوادى والدلتا هو التوجه التنموى السليم، وبالتالى لا يمثل الاستخدام الأمثل للموارد.

وقد بذلت الدولة الجهود خلال السنوات السابقة (على مدى نصف قرن) لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والهادفة إلى تحسين مستوى معيشة الشعب المصرى . كما قامت الحكومة مؤخراً ببعض الجهود من أجل تنمية محافظات الصعيد، فوجهت إليها مزيدا من الاستثمارات ، بالإضافة إلى مجموعة من الحوافز لنشاط الصناعة ، وإنشاء شركة تنميه الصعيد لتكون المحفز للنشاط الاقتصادى بهذه المحافظات ، وأخيراً دعم البنية الأساسية بإنشاء طريق يربط هذه المحافظات بميناء سفاجا . إلا أن ذلك لم ينعكس على مواطنى هذه المناطق فى صعيد مصر.

لذلك بدأ تخطيط مجموعة من المشروعات التنموية القومية الكبرى، تعتمد على استغلال الموارد المتاحة فى مجالات التوسع العمرانى ، وتوفير أراضى للإسكان وللصناعة (مناطق صناعية) وللسياحة. وهو ما يتطلب زيادة الاستثمارات المخصصة لخطط التنمية ، وزيادة مشاركة القطاع الخاص فى هذه الخطط . ومن هذه المشروعات على سبيل المثال لا الحصر:المشروع القومى لتنمية سيناء، مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى"، مشروع شرق العوينات مشروع تنمية شمال خليج السويس، مشروع محور قناة السويس ،مشروع ممر التنمية، مشروع استغلال الحيز المتاح شرق التفريعة فى محافظة بورسعيد .

تتميز المشروعات القومية بعدد من السمات العامة مثل تضمنها لعدد من الأنشطة القطاعية المترابطة والمتكاملة مع بعضها، كبر حجم الاستثمارات المطلوبة وتعدد

مصادر التمويل، تأثيرها القوى على النمو الاقتصادى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص . وهذه المشروعات تتطلب مجموعة من السياسات المحفزة ، ووجود تنسيق وتعاون بين أجهزة الدولة لتنفيذ المشروع وتشغيله بكفاءة وفاعلية [1] .

إلا أن نتائج هذه المشروعات القومية مازالت أقل من الطموحات المأمولة (أو لم تنفذ على الإطلاق) ، من حيث الأهداف المخططة التى أنشئت من أجلها، ومن حيث الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحل مشكلات الاقتصاد المصرى، ومشكلات التوازن المكانى، وذلك لأن مثل هذه المشروعات الضخمة والعملاقة تحتاج إلى تخطيط جيد ودراسات جدوى متعمقة، كما تتطلب استثمارات ضخمة تفوق المخصصات المالية للتنمية ،وهو ما يستلزم مساهمة كبيرة من القطاع الخاص، الذى يعزف عن المشاركة أو يتقاعس عن التنفيذ أو .. أو ....

وخلال الشهور الماضية عكفت الحكومة المصرية على دراسة مشروع قومى جديد يدعم الاقتصاد المصرى بصورة كبيرة، وهو مشروع المثلث الذهبى بصعيد مصر، والذى يشمل محافظات سوهاج وقنا والبحر الاحمر، والذى يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية والتعدينية التى تتمتع بها المنطقة ، وتعظيم الاستفادة منها . ومن المتوقع أن يعمل هذا المشروع على تحريك عجلة الانتاج المتوقفة منذ فترة، وعلى حل العديد من المشاكل التى تعانى منها هذه المحافظات ، وأن يجعل من محافظات الصعيد مناطق جذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية .

ويمثل هذا المشروع فرصة لاستغلال الموقع الجغرافى لهذه المنطقة ، حيث يحتوى على ثروة تعدينية كبيرة مما يجعله يتمتع بمزايا تنافسية مرتفعة ، ويمكن من الاستفادة من المجالات المختلفة : الاقتصاد، الطاقة، الصناعة والنقل ... وبما يحقق أهداف استراتيجية. فهذا المشروع يستهدف تحويل المنطقة إلى مركز لوجيستى عالمى يحقق متطلبات الجذب للاستثمارات الاجنبية .

وقد صدر قرار رئيس الوزراء رقم 598 لسنة 2013 بتاريخ 6 يونيو 2013 بتشكيل لجنة وزارية لمشروع تنمية المثلث الذهبى للتعدين لاستخراج الخامات المعدنية والحجرية، برئاسة وزير الصناعة والتجارة ، وبعضوية وزراء الاسكان والنقل والبترول ومحافظى محافظات سوهاج وقنا والبحر الأحمر. وانبثق من هذه اللجنة 4 لجان فنية (تعدين، تخطيط عمرانى، نقل وسياحة) لدراسة جدوى التنمية بالمنطقة. ويتم تنفيذ هذا المشروع على مدى خمسة عشر سنة . وستتولى إدارة المشروع هيئة مستقلة تتبع رئيس الوزراء، وذلك لتنفيذه بالسرعة المطلوبة وبأعلى كفاءة . ومن المتوقع خلال الفترة القادمة ان تطرح الحكومة مشروع المثلث الذهبى على بيوت الخبرة العالمية من اجل وضع خطة متكاملة وتنميته .

---

(1) معهد التخطيط القومى : المشروعات القومية الكبرى بين الاستمرار والتوقف، لقاء الخبراء، سلسلة أوراق اقتصادية، العدد رقم 16 سنه 2013 ص 9 .

وبغرض مناقشة هذا المشروع تقدم هذه الورقة ثلاثة محاور :
(وتطرح فى نهاية كل محور مجموعة من الأسئلة نأمل أن يتم الاجابة عنها من قبل السادة الخبراء الحضور فى دائرة الحوار الخاصة بهذا الموضوع ، وحتى يمكن التأكد من مدى الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع) .

وهذه المحاور هى :

المحور الأول : المقومات الاساسية لمشروع المثلث الذهبى .
المحور الثانى : التحديات والمشاكل التى تواجه المشروع .
المحور الثالث : المتطلبات اللازمة لنجاح مشروع المثلث الذهبى .

المحور الأول : المقومات الأساسية لمشروع المثلث الذهبى :

يقصد بالمثلث الذهبى المنطقة المحصورة بين محافظتى قنا من الجهة الغربية ومحافظة البحر الأحمر من الجهة الشرقية ومدينتى سفاجا شمالاً والقصير جنوباً (رأس المثلث مدينة قنا وقاعدته مدينتى سفاجا والقصير) .

ويتميز هذا المثلث بكثافة الثروة التعدينية غير المستغلة ، وبتعدد وتنوع موارده، حيث تتوافر به أنواع عديدة من المعادن، فهو يحتوى على خامات الكوارتز، بجانب كميات كبيرة من خامات الفوسفات، والطفلة، والقصدير، والألمانيت، وخامات الجبس، والحجر الجيرى والتنتاليم . وتنبع أهمية تلك المنطقة من وجود مناجم مقفلة للذهب بكميات تفوق حجم إنتاج منجم السكرى وذلك وفقا لدراسات هيئة المساحة الجيولوجية .

ولذلك يمكن القول إن منطقة المثلث الذهبى من المناطق الواعدة بالنسبة للنشاط التعدينى، فيوجد بها النسبة الأكبر من خامات التعدين بمصر، طبقا للدراسات الجيولوجية التى تم اجراؤها خلال العشرين عاما الماضية ،فى حين أن مساهمة الثروة التعدينية فى الناتج القومى لم تتعد 0.4% خلال السنوات الماضية [1]. ومن أجل الاستفادة من هذه الثروة، واستغلال هذا الموقع المتميز، ولتحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق التكامل الاقتصادى، نشأت فكرة هذا المشروع ، والتى تعتمد أساسا على إقامة قلعة صناعية جديدة ، وإقامة عاصمة صناعية، وذلك بإنشاء مركز عالمى صناعى، تجارى، اقتصادى، تعدينى، سكنى، وسياحى[2]. ومن المتوقع أن يحقق هذا المشروع طفرة فى تنمية جنوب الصعيد، كما أنه يحقق الفائدة الكبيرة لمصر فى علاقتها الخارجية ، خاصة مع الدول الأفريقية. فموقع مصر المتميز ووجودها على ممر التجارة العالمى ، يؤهل منطقة المثلث الذهبى لتكون منفذا لوجيستيا يخدم مصر وإفريقيا . ولقد تم وضع مخطط لتنمية المثلث الذهبى[3]

(1)عبد العال حسن ، مساعد رئيس هيئة التنمية الصناعية ، المثلث الذهبى " الكنز المدفون لمصر من ذهب وحديد2004/1/26 1. Filei//I :
(2)نتائج لجنة التخطيط العمرانى (احدى اللجان الفنية المشكلة من قبل اللجنة الفنية المشكلة من قبل اللجنة الوزارية) " الدراسات الاقتصادية والسكانية لمنطقة المثلث الذهبى "2013.
(3) لجنة التخطيط العمرانى ، الجزء الثالث . مخطط التنمية المقترح للمثلث الذهبى 2014.

تضمن سيناريوهين للتنمية الإقليمية والصناعية بهذا المثلث (سيناريو طموح وسيناريو واقعى) . وقد ركز الأخير على أن " منطقة المثلث التعدينى هى مركز التصنيع التعدينى للخامات التعدينية ذات الأولوية المتاحة به " وارتكز هذا السيناريو على إنشاء نواة لتصنيع الخامات التعدينية ذات الأولوية على هيئة عناقيد صناعية .
وقد تم اقتراح 7 عناقيد صناعية يتم توطينها بالمثلث ، بحيث تشتمل على عدد من المناطق الصناعية (جبل الجير شرق قفط – جنوب طريق سفاجا/ قنا – غرب مدينة سفاجا على نفس المحور وبداية محور الصعيد / البحر الأحمر – غرب مدينة القصير على محور القصير / قفط) .
ويعتمد هذا المخطط على كفاءة استغلال المناطق الاستخراجية، والاستفادة من المراكز العمرانية القائمة لإقامة مراكز اقتصادية لوجيستية ، مع التركيز على تحقيق التكامل بين الأنشطة المقترحة فى إطار شبكة تجمعات عمرانية .
وفيما يلى أمثلة للمشروعات المقترحة التى يمكن إقامتها لتنمية المثلث الذهبى :

أولا: مشروعات تعدينية [1]:

استغلال خام الفوسفات وتصنيعه جنوب طريق قنا-سفاجا، (وتبلغ قيمة الخام فى باطن الأرض 100 مليار جنيه، ويبلغ الاحتياطى المتاح بالمثلث وروافده 1.1 مليار طن) وإقامة مصانع للأسمدة (إنتاج حامض فوسفوريك، انتاج اسمدة فوسفاتية، استخراج خام الفوسفات ومعالجته) . ويبلغ الاحتياطى القومى لخام الفوسفات 2 مليار طن
صناعة الأسمنت (شمال جبل ضوى) التى تعتمد على استغلال خام الحجر الجيرى وتصنيعه (وتبلغ قيمة الخام في باطن الأرض 2300 مليار جنيه ، ويبلغ الاحتياطى المتاح بالمثلث 230 مليار طن) . ويبلغ اجمالى الاحتياطى القومى لخام الحجر الجيرى 580 مليار طن
1. انتاج الزجاج والكريستال والكوارتز ورقائق السيليكون غرب سفاجا: استغلال خام رمال الزجاج. (وقد بلغت قيمة الخام فى باطن الأرض40 مليار جنيه ، ويبلغ الاحتياطى المتاح بالمثلث 1.5 مليار طن) ويبلغ الاحتياطى القومى لخام رمال الزجاج 5 مليار طن .
2. مشروع استغلال خام الذهب شمال مرسى علم : استخراج خام الذهب ومعالجته وتكريره وتصفيته. (وتبلغ قيمة الخام في باطن الأرض 24 مليار جنيه ويبلغ الاحتياطى المتاح بالمثلث 2000 طن) . ويبلغ إجمالى الاحتياطى القومى لخام الذهب 5000 طن .
ومن المتوقع إنشاء من "5 " إلى "7" مناطق صناعية (الحمراوين/القصير/مرسى علم/العلاقى/جنوب الشلاتين) .

ثانياً : مشروعات البنية الأساسية:

إقامة طرق ومحاور لربط مناطق الاستغلال التعدينى بمحاور الطرق الرئيسية .

(1)نتائج لجنة التعدين (إحدى اللجان الفنية المشكلة من قبل اللجنة الوزارية) " أوجه النشاطات التنموية المتوقع اقامتها بالمنطقة " . 2013 – ص 16 – 19 .

ثالثاً : مشروعات زراعية :
كما يتضمن هذا المشروع أنشطة زراعية (استغلال الأراضى الزراعية بمدينة قنا) . استصلاح 8500 فدان بوادى قنا باستخدام المياه الجوفية .

رابعاً : مشروعات سياحية :
إقامة العديد من المنتجعات السياحية بمناطق دندرة، واللقيطة وتطوير المنتجعات السياحية القائمة بمنطقتى سفاجا والقصير .

خامساً : مشروعات عمرانية :
خلق مدن جديدة على طريق قفط – القصير :
مدينة قنا الجديدة : ومن المخطط أن تصبح هذه المدينة قطب نمو ثانوى .
إمتداد مدينة سفاجا: لتصبح كمركز اقتصادى صناعى تجارى كونها المدخل الجنوبى لمشروع محور قناة السويس . مدينة القصير : من المتوقع أن تصبح هذه المدينة قطب النمو الرئيسى فى هذا المشروع.
وأخيرا مدينة أخميم الجديدة : بالإضافة إلى مجموعة أخرى من التجمعات العمرانية.
والهدف هو خلق مناطق استثمارية ذات طبيعة خاصة للأنشطة التعدينية والصناعات المرتبطة بها جاذبة للاستثمارات المحلية والعالمية . ومن المطلوب أن يحدث تكامل بين الأنشطة المختلفة المقترحة فى نظام شبكة التجمعات العمرانية . ويهدف مخطط التنمية المكانية المقترح تحقيق الترابط الإقليمى بين التجمعات وتحقيق التوازن بين أحجام المراكز العمرانية .
ووفقا للخطط المقترحة سيتم إضافة أنواع مختلفة من الإسكان غالبيته للإسكان المتوسط حيث تبلغ نسبته 50% من الإجمالى و 31% من الإجمالى للإسكان الاقتصادى ،أما الإسكان الفاخر فنسبته لن تتجاوز 19%
ويبلغ حجم السكان المتوقع استيطانه بمنطقة المثلث الذهبى خلال 20 سنة القادمة 1.1 مليون نسمة، أما عن حجم الاستيعاب من فرص العمل فتبلغ 480 ألف فرصة عمل، موزعة كالآتى :
300 ألف فرصة عمل فى القطاعات الأساسية
180 ألف فرصة عمل فى القطاعات الغير أساسية والمساعدة [1] .
وتتراوح نسبة العمالة المقيمة من العمالة الكلية بالمثلث بين50 %إلى 60% وسيتم الاستفادة من عمالة مدن الصعيد لقربها من المشروع .
ما تم ذكره فى الفقرات السابقة يتطلب طرح مجموعة من التساؤلات :
1. هل يدخل مشروع المثلث الذهبى ضمن المخطط الإستراتيجى لمصر 2050 وضمن استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم جنوب الصعيد ؟ وهل تم عمل مخطط عمرانى للمنطقة يتناسب مع طبيعتها الجغرافية ؟
2. ما هى المعايير التى استخدمت لتحديد مواقع المشروعات الصناعية وأولوياتها ؟

(1)نتائج لجنة التخطيط العمرانى ، مصدر سبق ذكره ، ص 21

وهل تم عمل مسوح جيولوجية للمناطق المستهدف الاستثمار فيها ؟
3. ماهى معايير وأسس تقدير فرص العمل التى يخلقها المشروع ؟
4. ماذا عن المشروع القومى لإنشاء مجمعات صناعية تعدينية فى عدد من محافظات مصر (18محافظة) الذى تم الحديث عنه منذ فترة، وما هى علاقته بمشروع المثلث الذهبى؟
5. ما هى درجة الثقة والمصداقية فى تقديرات حجم الاحتياطيات المعلن عنها ؟
6. أنشأ الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين شركة قابضة لتنمية الصعيد برأس مال مليار جنيه وبتمويل من رجال أعمال مصريين، وذلك لتمويل المشروعات التى تقترحها كل محافظة من محافظات الصعيد، هل تم التنسيق والتكامل بين هذا الاتحاد ومشروع المثلث الذهبى لتنمية الصعيد ؟

المحور الثانى : التحديات والمشاكل التى تواجه المشروع :

لقد سبق أن ذكر أن المشروعات القومية الكبرى لم يتم تنفيذ الكثير منها ولم تحقق النتائج المرجوة والمأموله منها ويرجع ضعف أداء هذه المشروعات إلى أنها واجهت العديد من التحديات:

- سياسة غير ملائمة لتخصيص الأراضى وضعف أداء كبار المستثمرين الذين ثبت عدم جديتهم .
- ضعف شروط التعاقد .
- تسعير أراضى المشروعات وعدم تطبيق مبدأ المساواة والعدالة بين المستثمرين فى هذا التسعير .
- القصور فى دراسات الجدوى (التركيز فقط على الجوانب الفنية مع إهمال الجوانب التجارية والمالية والإدارية والبيئية والاقتصادية) .
- المغالاة فى التيسيرات والمزايا والحوافز الممنوحة للمستثمر، وخاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية (20 سنة) وكذلك الاعفاء الجمركى غير المحدد بفترة زمنية(1) .

وهنا يثار تساؤل هام هل سيصبح مشروع المثلث الذهبى لتنمية الصعيد حلم ضائع مثله مثل باقى المشروعات القومية السابقة ؟

حيث يواجه تنمية منطقة المثلث مجموعة من التحديات تتمثل أساسا فى التحديات الاقتصادية (الأعباء الضريبية والجمركية)، تحديات بيئية (عدم قدرة البيئة على احتواء المخلفات الناجمة عن التصنيع)، تحديات فى مجال الطاقة (تناقص المعروض من مصادر الطاقة التقليدية مقابل زيادة الطلب عليها)، تحديات فنية

(1) معهد التخطيط القومى : مرجع سابق ذكره ص 14.

(ضعف القاعدة التكنولوجية ونظم الجودة)، تحديات في البنية الأساسية (قطع المياه وعدم توفرها ، عدم توفر صرف صحى ، سوء حالة الطرق ...)، تحديات تشريعية بالاضافة إلى عدد من التحديات الأخرى . وسيتم فى الجزء التالى شرح بعض من هذه التحديات التى تعوق عملية التنمية والاستثمار فى هذه المنطقة ، حتى نتمكن من التوصل للمطلوب لإحداث الطفرة المرجوة من تنمية المثلث الذهبى .

إن وجود الأنشطة التعدينية والصناعية المرتبطة بها داخل منطقة المثلث ، يؤدى الى زيادة الطلب على الطاقه وتفرض الحاجة إلى وجود الأنشطة التجارية والتسويقية لمخرجات هذه الأنشطة ، بالإضافة الى احتياجاتها من المياه ومن البنية الأساسية مع الأخذ فى الاعتبار افتقار هذه المنطقة الصحراوية إلى البنية الأساسية اللازمة للتنمية (طرق، مياه، طاقة، كهرباء ...)، كل ما سبق يمثل تحديات تواجه تنمية هذا المثلث يجب مقابلتها .

تعانى أغلب المصانع فى الصعيد من مشاكل تدهور البنية التحتية للمناطق الاستثمارية والصناعية، ومشاكل الوقود، والطاقة وانقطاع التيار الكهربائى بشكل مستمر، وكذلك قطع المياه وعدم توافر الصرف الصحى بشكل جيد . وقد ترتب على ذلك تعطيل سير الانتاج فى هذه المصانع وخفض طاقتها الانتاجية بل وتوقف بعضها جزئياً أو كلياً وتسريح أعداد كبيرة من العمالة . هذا فضلاً عن توقف عملية التسكين، والطرق غير الممهدة والمعاناة من نقص مياه الشرب، وعدم الإحلال والتطوير ، بالإضافة إلى محاسبة بعض المناطق الصناعية فى الصعيد بتعريفة مختلفة للخدمات عن المناطق الأخرى فى مصر، بحيث ترتفع تكلفة المنتج عن مثيلاتها التى يتم طرحها فى مناطق صناعية أخرى ، وهو ما يؤدى إلى تعذر التسويق والبيع . كما توجد مشاكل إدارية ، خصوصاً عدم الفهم الواضح لاحتياجات المصانع وعدم التخطيط الجيد للمناطق وعشوائية إتخاذ القرارات . ولا يوجد أى استغلال حقيقى للتنمية فى الصعيد لعدم وجود رؤية وإستراتيجية واضحة للتنمية . هذا بالإضافة إلى إشكالية التقسيم الإدارى للمحافظات ، فهو من العوامل التى تسببت فى عدم تنمية الصعيد لأن مساحات هذه المحافظات هى مساحات طولية ومحددة على واد ضيق وبعيدة عن البحر وهو ما يحد من عملية تصدير أو استيراد المنتجات.

يضاف إلى المشاكل والتحديات السابقة التشريعات والقوانين ، التى تعوق جذب الاستثمارات وعدم تعديلها ، وعلى رأسها قوانين العمل والتراخيص والضرائب والتأمينات الاجتماعية ، بالإضافة إلى الشروط الخاصة بدراسات الجدوى والتى تهدم كل طموحات المستثمرين . كما إنه لا يوجد تحفيز للمناطق النائية ففيما يتعلق بالحوافز التى كانت موجودة فى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (8) لعام 1997،تم الغاء بعض موادها المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والاستثمارية فى التعديل بقانون رقم 91 لسنة 2005، ويمكن القول إن هذه القوانين لا تشجع على الاستثمار فى الصعيد . وأخيراً غياب التبعية الإدارية لمناطق الاراضى الجديدة وعدم تحديد جهة الولاية ، مما يؤدى إلى مشاكل للمستثمرين .

هناك خوف وقلق شديد من وقوع آثار سلبية جسيمة على البيئة فى منطقة المثلث الذهبى ، وهو ما يقتضى ضرورة الاهتمام بحماية البيئة بالإضافة إلى ضرورة وجود مشاركة مجتمعية لإدارة المشروع . وعند تشكيل اللجنة الوزارية ضمت عددا من الوزراء والمحافظين ليس بينهم وزير البيئة ولا أى من مسئولى جهاز شئون البيئة ، مما يشير إلى غياب مفاهيم سلامة البيئة وحماية الصحة عن رؤية الحكومة للاستثمار .

فقد اقتصرت مهام اللجنة الوزارية على التركيز على إقامة ودعم المشروعات والتعجيل بها بينما غاب عنها أى مهام متعلقة بالبيئة أو الصحة أو مشاركة المجتمع المدنى والسكان بالإضافة إلى قصور شديد فى إتاحة المعلومات . مع الأخذ فى الاعتبار أن الصناعات المتوقع أن تشملها خطط تنمية المنطقة إلى جانب حفر المناجم واستخراج المعادن كلها شديدة الوطأة على البيئة وأن المخلفات والانبعاثات والصرف الناتج عنها شديد التلويث . هذا بالإضافة إلى أن هذه المنطقة بها مجموعة من المحميات الطبيعية لذا يلزم مراعاة اعتبارات حماية البيئة عند إقامة أى مشروع أو نشاط طبقاً لقانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 .

وقد صرح أحد الخبراء [1] أن هذه المشروعات تصنف ضمن قائمة الأنشطة الأشد خطراً على البيئة، وإذا لم تستخدم التقنيات المناسبة فى الصناعة، وتتخذ كافة الاحتياطيات لتقليل المخاطر، ويتم إدارة مصادر التلوث بدقة ومراقبتها فإن الأضرار البيئية ستكون جسيمة، ناهيك عما تسببه هذه الملوثات من أمراض عديدة تصيب من يعملون أو يقيمون حول هذه المناطق الصناعية .

ويثير هذا المحور مجموعة من التساؤلات نوجزها فيما يلى :

01 واجه تنفيذ المشروعات القومية الكبرى بعض التحديات، كما سبق أن ذكر فى المحور السابق فهل تم دراسة هذه التحديات وسبل تلافيها فى منطقة المثلث الذهبى؟ وما هى الدروس المستفادة من تنفيذ المشروعات القومية الكبرى؟ ما هى السياسات والأدوات المستقبلية المقترحة لتحسين أداء هذه المشروعات والتى يمكن الاستفادة منها فى مشروع المثلث الذهبى ؟

02 هل تم اتخاذ أية احتياطيات أو تدابير لتفادى الآثار البيئية الناجمة عن الصناعات المختلفة؟ وما هى هذه التدابير ؟

(1)د. راوية الجزراوى : المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 2004/1/26
:1Filei//I. h ttp: : // arabi. Ahram. Org. eg/ News Q/4 2202. aspx

03 هل هناك حاجة لإنشاء هيئة مستقلة لإدارة المشروع ؟ وهل ستتولى هذه الهيئة منح التراخيص، وإنشاء الشركات للتنقيب عن المعادن واستخراجها ؟ وهل وجود هذه الهيئة سيلغى دور هيئة الثروة المعدنية بالرغم من وجود مطالبة بدعم مركزها القانونى ومنحها كل الصلاحيات فى مجال الثروة التعدينية ؟ هل الهيئة فى حاجة إلى إعادة هيكلة حتى يمكنها أن تقوم بالدور المطلوب منها؟
04 ما هى حدود سلطات وصلاحيات الهيئة الجديدة فيما يخص المرافق العامة من مياه وكهرباء وغاز وصرف صحي وطرق ومواصلات عامة، هل ستكون مسئولة عن توفيرها وتحصيل عوائدها أم ستظل مربوطة بالمرافق العامة للدولة ؟
05 ما هو دور الأجهزة التالية في التخفيف وإزالة التحديات السابقة : الجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية والتعدينية التابع لوزارة الصناعة، مركز تحديث الصناعة ومركز تكنولوجيا صناعة التعدين والرخام والمجلس التصديرى للصناعات التعدينية؟
06 عند مناقشة الاستثمار بالمثلث الذهبى من قبل المجموعة الاقتصادية ، هل تم الإستعانة بالمستثمرين وذلك لمعرفة المشاكل والصعوبات التى تواجه الاستثمار فى هذه المنطقة وذلك لتفادى فرص فشل المشروع؟
07 هل عقود نظام ال BOT تصلح لتمويل الاستثمارات فى مشروعات البنية الأساسية في المنطقة ؟

المحور الثالث : المتطلبات اللازمة لنجاح مشروع المثلث الذهبي :

بعد استعراض الامكانيات المتوفرة في منطقة المثلث الذهبي وأهم التحديات والمشاكل التى تعوق عملية الاستثمار قد يكون من المفيد أن يتم تحديد أهم المتطلبات اللازمة لنجاح هذا المشروع .

متطلبات استثمارية : مطلوب لتنفيذ هذا المشروع حجم استثمارات ضخمة فمن التقديرات الأولية الاستثمارات المطلوبة لقطاع الصناعة والتعدين مليار جنيه ولمشروعات التنمية الزراعية 105 مليون جنيه، ولمشروعات التجارة والاستثمار والتنمية العمرانية 500 مليون جنيه [1]

وقد صرح اللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية [2] أنه من المقرر زيادة حجم الاستثمارات بمناطق الصعيد إلي 100 مليار جنيه وزيادة عدد المناطق الصناعية خلال الفترة المقبلة إلي 46 منطقة صناعية، وزيادة عدد المصانع من 248 مصنعاً الي 4100 مصنعاً، ورفع عدد العمالة من 110 الف عامل حاليا الي 224 الفاً، بالإضافة إلي إقامة 12 تجمعاً صناعياً .

وقد قدرت تكلفة دراسات الجدوى بالمخطط الأولى للمثلث الذهبي بنحو 5 ملايين دولار، وقد أشار وزير التخطيط إلي إمكانية توفير من 2 إلي 3 ملايين دولار من المبلغ [3] وقد أشار السيد / محافظ سوهاج إلي أن الدراسات المزمع إجراؤها تحدد عدد المصانع المستهدف إقامتها، حجم المعادن المتوقع استخراجها مع الأخذ

(1)نتائج لجنة التخطيط العمرانى : الجزء الثالث مخطط التنمية المقترح للمثلث الذهبى – 2013 ص 18.
(2)الطيب الصادق. الصعيد ضحية المشروعات الوهمية والحكومات الفاشلة 2014/2/21.
http: // www.almalnews. Com/pages/story details. Aspx3 ID= 1333184# UZFU 2KhTM
(3)تصريحات اللواء محمود عتيقة محافظ سوهاج لجريدة المال .

في الاعتبار أن جميع محافظات الوجه القبلي ستستفيد سواء بطريق مباشر بوجود مصانع ،أو بطريق غير مباشر بتشغيل عدد كبير من الشباب .هذا بالإضافة إلي أهمية توفير مناخ للاستثمار ووجود تيسيرات وتسهيلات وحزمة من حوافز الاستثمار وخرائط استثمارية دقيقة للمناطق الصناعية وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين وزيادة رأس المال الصناعي خاصة في الصناعات ذات الميزة التنافسية وإيجاد حزمة من الحوافز الجاذبة للسكان للتوطن في هذه المناطق (سكن ملائم، فرص عمل مناسبة، وحوافز أخرى) .

متطلبات تشريعية : حتمية كفالة بيئة تشريعية ملائمة تحقق التوازن بين مختلف المتغيرات ، تعديل قانون ضمان وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، بحيث يقتصر علي الصناعات التى تحتاج إلي تكنولوجيا مرتفعة، ويسمح بنقل هذه التكنولوجيا والتأكيد على مستوى حداثة التكنولوجيا وأن يسمح بتطبيق قانون رقم 83 لسنة 2002 (قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة) على المناطق الصناعية بالمثلث الذهبى .

وفي هذا المجال يجب الإشارة إلى أن الحكومة المصرية بصدد مراجعة جميع التشريعات المنظمة للأنشطة الاقتصادية في مصر لخلق بيئة قانونية وتشريعية مناسبة تشجع رجال الأعمال وتجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة للسوق المحلية في إطار المساعي الحكومية الهادفة إلى التسهيل على المستثمرين (وذلك وفقا لتصريحات وزير الصناعة منير فخرى عبد النور في 30 يناير 2014)

متطلبات مكانية وعمرانية : توفير الأراضي الصالحة لإقامة المناطق الصناعية بجوار مناطق توافر الخامات وعلى محاور الحركة والإتصال المحلية والقومية .

وضرورة النظر للمشروع في إطار نظرة استراتيجية قومية ، وليس كبرنامج قطاعي من أجل تحقيق التنمية المتكاملة ، فلابد من الشمول فى تناول قضية التنمية، مع الأخذ فى الاعتبار خصوصية كل محافظة أو مدينة أو منطقة . ويجب التعامل مع منطقة المثلث الذهبي على أنها ليست منطقة ذات طبيعة واحدة فهي تشمل مدناً وقرى (حضر، ريف) ومناطق زراعية ومناطق صناعية ومناطق سياحية ، كل منها لها أسلوب مختلف في تنميتها ، مع الأخذ في الاعتبار أيضا أن هناك انشطة قائمة بالفعل منذ سنوات عديدة ، يجب أخذها في الاعتبار، والمحافظة على مركزها القانونى وحقوقها المكتسبة.

فالمطلوب هو منظومة عمرانية متكاملة ومستدامة بما يحقق التوازن المكانى .

متطلبات في البنية الأساسية : تنفيذ مشروعات البنية الأساسية (الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، شبكات المياه والكهرباء)

- توفير شبكة نقل ومواصلات متنوعة تسهل نقل السلع والمنتجات الى الأسواق المحلية والعالمية .

لذلك هناك حاجة لتطوير وتوسعة شبكة الطرق البرية القائمة [1] (سفاجا /القصير، القصير/ قفط ، الصعيد / البحر الاحمر) وخط سكة حديد (سفاجا / قنا) والموانى التعدينية القائمة .

- تطوير ميناء أبو طرطور التعديني لرفع الطاقة الاستيعابية للميناء .
- تطوير ميناء سفاجا كميناء تجارى تعدينى صناعي عالمي، من خلال انشاء أرصفة جديدة جنوب الميناء ليصبح ميناءاً تجارياً وليقدم كافة الخدمات والتسهيلات .
- تطوير ميناء الحمراوين التعديني مع ميناء سفاجا لتجارة المواد التعدينية والحجرية والاستخراجية.
- تطوير ميناء القصير كميناء تجارى وميناء للركاب وذلك حتى يتمكن من استيعاب التوسعات المستقبلية لنقل وتوزيع المنتجات الخاصة بالمجمعات الصناعية المقرر انشاؤها

هناك حاجة لإنشاء طريق جديد [2] يربط الجزء الجنوبى من محافظة سوهاج بطريق سوهاج/ البحر الأحمر لزيادة فرص التنمية واستصلاح مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية والاستغلال الصناعى للعديد من المواد الخام الطبيعية (الطفلة، الحجر الجيرى، الرخام) وخدمة منطقة المثلث الذهبى . هذا بالإضافة إلى أن هذا الطريق يشجع على إمكانية إقامة قرى سكنية بالظهير الصحراوى، وتقليل الكثافة السكانية بالوادى القديم خاصة مع توافر مقومات التنمية من أراضى قابلة للاستصلاح ومناطق صناعية .

الطاقة المطلوبة لمنطقة المثلث الذهبى 26.168 مليون طن ب م/ سنه ومن المطلوب تنويع مصادر الطاقة. لتشمل الغاز والفحم لتوليد الكهرباء والتوسع فى استخدام الطاقة الشمسية وإقامة وحدات لتحلية مياه البحر .

متطلبات بيئية : مراعاة الجوانب البيئية وكيفية مواجهة التغيرات الناتجة عن امتداد حركة العمران واتساع الانشطة الصناعية واستخدام مصادر البيوماس لإنتاج الطاقة والأسمدة والتخلص الآمن من المخلفات الصلبة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على نظافة البيئة .

(1)نتائج لجنة النقل .خطط التطوير الجديدة للطرق .

(2) لقد قام كل من د. احمد عزيز عبد المنعم وكيل كلية العلوم بجامعة سوهاج والمستشار العلمى لمحافظة سوهاج والدكتور/ شعبان حلمى مدير المكتب الفنى للمحافظ والخبير الاقتصادى خالد زيادة وفريق عمل من قسم الجيولوجيا بكلية العلوم بدراسة جدوى لهذا الطريق .

http://www.ahram.org.eg/News print/255590.aspx

محمد مطاوع : الطريق إلى المثلث الذهبى . شق مسار دار السلام – البحر الاحمر .

متطلبات تنظيمية ومؤسسية :توفير الإطار التنظيمى المناسب : ويتضمن البنية الأساسية للمشروع وتوفير الجهة الإدارية التى تدير وتنفذ مشروعات البنية الأساسية، فلابد من إنشاء كيان إدارى أو على الأصح منظومة إدارية أو هيكل تنظيمى يكون حلقة الوصل بين الحكومة والمستثمرين لذلك لابد من انشاء جهاز تنظيمى لإدارة جميع عناصر التنمية الصناعية والسياحية والخدمية، ولتمكينه من ممارسة نشاطه بدون أى معوقات، ولتسهيل تعامل المستثمر الأجنبى والمحلى مع الحكومة المصرية خاصة إجراءات إصدار التراخيص والموافقات على إنشاء المصانع وتخصيص المناجم والمحاجر .

وتوفير الإطار المؤسسى لإدارة التنمية فى المنطقة ولتوطين السكان : ويقصد به البنية المؤسسية المجتمعية والمنظمات الاهلية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والإدارية الأخرى . وتحديد تبعية المؤسسات القائمة (التى لها علاقة بالمشروع وتحديد الأسلوب الملائم لإدارتها)، وتحقيق التنمية المؤسسية للجهاز الإدارى (العاملين والهياكل التنظيمية) وتفعيل النظام المحلى لاستيعاب حركة التنمية، وأخيرا دعم المشاركة المحلية فى كل عمليات التنمية والاستجابة للاحتياجات المحلية .

ويطرح هذا المحور مجموعة من التساؤلات :

1. هناك نماذج لمشروعات مماثلة فى بعض الدول العربية ففى المملكة العربية السعودية هناك مشروع " وعد الشمال للصناعات التعدينية " (ويتضمن المشروع مجمعات صناعية) ومشروع فى دولة الامارات، ومشروعات فى كل من سنغافورة وشيلى، فهل تم الاستفادة من هذه التجارب (الجوانب السلبية والايجابية) عند التخطيط لهذا المشروع ؟

2. وافقت وزارة النقل، من حيث المبدأ على اعتماد 50 مليون جنيه فى خططها لعام 2014/2013 لإنشاء الطريق الذى يربط الجزء الجنوبى من محافظة سوهاج بطريق سوهاج البحر الاحمر ومخاطبة وزارة التخطيط لإدراج الاعتماد فى الخطة، إلا أنه لم يتم إدراج أية مبالغ لبدء العمل بالطريق فما هى الأسباب ؟

3. هل هناك توقعات حول حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع ؟ وكيف سيتم توفيرها؟ من الذى سيساهم فى تمويل هذا المشروع؟ كيف سيتم التمويل: هل سيتم طرح صكوك كما حدث فى مشروع تنمية محور قناة السويس؟ وما أثير من موضوعات مثل بيع الأراضى ، أو رهنها مقابل صكوك التمويل؟

4. ما مدى صلاحية الأراضى للتنمية الزراعية فى منطقة عمل المشروع ، خاصة أن الاراضى الصالحة للزراعة على المستوى القومى لا تتعدى 24% والأراضى

الصالحة وبها بعض المحددات تبلغ 16% ؟ وما مدى توفر مياه سطحية أو جوفية لاستخدامها فى الزراعة فى منطقة المثلث الذهبى؟
5. وما هى الخطوات المطلوبة لتحقيق إنطلاقة حقيقية لقطاع الثروة التعدينية ؟ ما هو حجم المبالغ المخصصة للبحث العلمى فى هذا المجال ؟
6. ما أهمية وضرورة إنشاء بورصة استرشادية للخامات التعدينية ؟
7. تتعدد جهات الولاية على أراضى المثلث الذهبى (وزارة الإسكان، وزارة الزراعة، وزارة السياحة، وزارة الطيران المدنى ...)
هل تم حل مشكلة ولاية الأراضى للهيئات المختلفة وتعدد جهات التبعية الادارية لهذه الأراضى مما يحد من إستثمارها ؟
8- هناك العديد من المخاوف والاستفسارات لدى رجال الصناعة ورجال الأعمال والمستثمرين حول الإطار التشريعى الذى سيحكم جهودهم واستثماراتهم .
فما هى التعديلات فى التشريعات والقوانين اللازمة لإقامة هذا المشروع ؟
9- قوانين ضمانات وحوافز الاستثمار والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة قد تضمنت جميعها لجاناً لفض المنازعات ولم يثبت نجاحها بل فى أحيان أطالت أمد النزاع فهل ستغير التشريعات الجديدة هذا الوضع ؟
10-هل قانون تقييد حق الطعن فى القضايا التى تكون الدولة أحد أطرافها سيسيرفى نفس الاتجاه ؟

محمود عبد الحى:

شكرا للدكتوره علا
الموضوع بالغ الاهمية وكما ترون حضراتكم المحاور التى طرحت تغطى كافة جوانب الموضوع ، وإن كنت أضيف إليها البعد الثقافى والبعد السياسى وسأركز فى البداية على الإرادة السياسيه والإرادة المجتمعية ، فيما يتعلق بالإرادة السياسية فإنه عندما تطرح مشروعات قومية أو غير قومية للتنفيذ ، يجب أن تستند إلى إرادة تنفيذ قوية لا يعيقها أى عائق من الداخل ولا من الخارج ،لأن فى حقيقة الأمر فى مصر طرحت مشروعات قومية كثيرة ثم تم إعاقتها ،سواء لعوامل داخليه أو خارجية . ويحضرنى مثل الملك فهد عليه رحمة الله عندما ذهب له جورج بوش ، وكان نائبا للرئيس الامريكى فى هذا الوقت ، ليثنيه عن طلب سحب 11 مليار دولار من أرصدة السعودية فى البنوك الأمريكية لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة السعودية فى عام 1984 فقال له إذا ما توقفتم عن دعم إنتاج القمح بالسعودية ستوفرون هذا المبلغ ، فرفض الملك فهد وقال من لايملك قوت يومه لا يملك إرادته، لذا نحن نحتاج بدءا من رئيس الدولة إلى أصغر مواطن مصرى إلى الإرادة الحقيقية ... إلى أن تقف مصر مرة أخرى ، وأن تكون لديها القدرة الذاتيه على حل مشكلاتها.

اما الإرادة الثقافيه وهى مسألة مهمة فى مثل هذه المشروعات أعتقد أنه مطلوب مجهود ثقافى اجتماعى يهيء الأفراد ، أو من سيعمل فى هذه المشروعات سواء فى توشكا ، أو فى المثلث الذهبى ، أو فى سيناء. أى تهيئة المواطن أنه سينتقل من وسط المدينه إلى مناطق صحراوية الحياة فيها ليست سهلة وميسورة مثل المدينة ، وحتى الآن فى الولايات المتحده الامريكيه ما زالت هناك بعض مناطق ليست بها شبكات مياه ومجارى ، لأنها متواجدة فى عمق الصحراء ، ويقنع سكانها بقليل من الإمكانيات ، لذلك البعد الثقافى هام جدا فى هذه المشروعات القومية. وأتمنى فى تعقيبات حضراتكم أن يكون هناك تركيز على البعد الثقافى والسياسى ، وأن نهتم باقتراح الحلول ، وما يمكن أن يساعد فى تنفيذ هذا المشروع .ونبدأ الآن بفتح باب المناقشة.

حسينى البكرى:

مسالة الخروج من الوادى تعتبر مسألة حياة أو موت لمصر، وفى المرحلة القادمة ستزيد نسبه التلوث فلابد من نقل السكان من الوادى والدلتا وأن تتم محاولة تطبيق فكرة دكتور رشدى سعيد ، بأن يتم تحويل وادى النيل والدلتا إلى محمية طبيعية ، ولن يحدث هذا إلا إذا انتقلنا من منطقه الوادى والدلتا إلى المناطق الصحراوية . وهيئة الثروة المعدنية هى المسئولة عن رسم الخطة الجيولوجية لحسن استخدام الأراضى والموارد الطبيعية الموجودة فى هذه المناطق, وأى مشروع خارج الوادى والدلتا لابد أن يبدأ التخطيط له من داخل هيئة الثروه المعدنية . بالنسبه لمشروع المثلث الذهبى الخروج خارج الوادى والدلتا سيكون الأساس والتركيز على التعدين.

والتعدين به نوعان من الخامات:- خامات بها وفرة ، وخامات بها ندرة مثل الفوسفات والرصاص , و خامات مثل الرمال البيضاء والحجر الجيرى والطفلة متواجدة فى أماكن كثيرة ، فمن المفروض عندما نختار منطقة معينة نبدأ بدراسة الخامات المتوفرة بها وهل هى متوفرة فى أماكن أخرى ؟ وهل من الممكن ان نستغلها فى الأماكن الأخرى أفضل من هذا المكان ؟ فعلى سبيل المثال رمال الزجاج متوفرة فى مناطق أخرى غير منطقه المثلث الذهبى (مثل وادى قنا) واستغلالها أفضل اقتصاديا فى المنطقة الأخيرة عنها فى منطقة المثلث الذهبى . ولكن عندما استغل منطقه المثلث الذهبى استغل أهم خامة موجودة فيه وهى خام الفوسفات ، وتعتبر منطقة واداى النيل من أفضل المناطق الموجود بها الفوسفات إن هيئة الثروه المعدنية تدير الثروة المعدنيه بطريقة جيدة فى شركة (فوسفات مصر). وهى الشركه المسئولة عن استغلال الفوسفات، هذا بالإضافه لشركة النصر للفوسفات . هذه الشركات أخذت تراخيصاً فى المنطقة محل الدراسة ، وأنا أرفض إنشاء هيئه جديدة فى هذا المشروع تضم مجموعة من الأفراد ليسوا ذوى خبرة ، كما أنها ستؤدى إلى تضارب بين

الهيئات ، فهيئة الثروة المعدنية قد أعطت مجموعة من التراخيص ولذلك فمن غير المقبول أن تقوم الهيئة الجديدة بإعطاء تراخيص جديدة وهيئة الثروه المعدنية هى هيئة لديها خبرة أكثر من 100 عام ، لذلك فان إدارة الثروة المعدنية لا بد أن تتم من خلال هيئة الثروة المعدنية ، واقترح أن تقوم بعمل مجمع صناعى كبير بعيدا عن وادى النيل فيما لا يقل عن 100 كيلو ، وأن تقام مدينة صناعية كبيرة تعتمد على صناعة الفوسفات ، على أن تضمن فى خطة الدوله وعلى أن يتم ذلك خارج منطقة وادى النيل . مع الأخذ فى الاعتبار أن تنمية محافظات الصعيد سوف تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة وعليه سيقوم المواطن بالبناء فوق الأرض الزراعية وستقل تبعا لذلك مساحة الأراضى الزراعية ولذلك لابد من أن نقوم بتطوير أى منطقه من خلال تطوير مصر كلها بوجه عام، فعلى سبيل المثال عند المقارنة بين مناطق الواحات أو منطقه صناعية على طريق قنا القصير فهذه المنطقه فى حاجه لنقل مياه ولكن ماهى تكلفة نقل المياه إليها؟ ولذلك فان نقل خامات الأسمنت إلى مناطق الواحات أفضل بحيث تستغل المياه الموجودة بالواحات فى الصناعه بدلا من استخدامها فى زراعة الأرز. فمن المفروض ان أقوم بعمل خريطة لمصر كلها .

والأرقام الموجودة فى هذا التقرير أرقام غير دقيقه فأرقام الاحتياطات تحتاج لدراسات أخرى ،وبالتالى لا يمكن الاعتماد على هذه الأرقام ، ويجب أن يعاد التحقق من أرقام الاحتياطات ، وتقوم هيئة الثروه المعدنية بعمل استكشاف ودراسة الخامات بإجراء دراسة جدوى . ولذلك فإنه فيما يتعلق باحتياطى الفوسفات فإن الدراسة الوحيدة التى أجريت عليه تمت عام 68 عن طريق الروس لذلك نؤكد أن الاحتياطى المتوفر فى وادى النيل بوجه عام مليار ونصف حسب تقدير الروس من هذا الاحتياطى حتى الآن ، لكن المنطقه الصغيرة المذكورة وهى فى منطقة المثلث ، لا يوجد بها هذه الكميه من الخام ، حيث إن المنطقه كلها من أدفو لقنا بها مليار ونصف ويمكن القول إن أفضل خام فوسفات يستخدم فى تصنيع حمض الفسفوريك والآسمده، وهو المتوفر فى وادى النيل ، لأن الموجود فى ابو طرطور به نسبة حديد مرتفعة . ولذلك نوصى بإقامة مجمع صناعى كبير يعتمد على صناعه حامض الفسفوريك ، وهذه صناعه منتجة للطاقه "حامض الفسفوريك " يولد طاقه ، لذلك فأنا أقترح إقامة مدينة صناعية تعتمد على تصنيع خامات الفوسفات ، وتكون هذه منطقة لجذب كل الصناعات التى ستقوم الدوله بعملها بعد ذلك ، بحيث لايتم إقامة صناعات أخرى فى وادى النيل .

محمود عبد الحى:
شكرا للمهندس حسينى – وإن شاء الله ستعطى الفرصة لحضراتكم للتعقيب , وفى الحقيقه مجموعة الأرقام المتاحه المعتمد عليها هى الأرقام الرسمية الموجودة وهى لها مصادرها ومن المعروف فى مصر أن بعض الارقام مصداقيتها محدودة .
علا الحكيم : جميع الارقام الواردة فى ورقة المحاور مأخوذه من المصادر الرسميه ومن العرض الذى قدم أمام مجلس الوزراء- الأرقام موثقة من لجنة التعدين وهى اللجنة الفنية المنبثقة من اللجنة الوزارية لهذا فإن جميع الآرقام الواردة فى الورقة موثقة من مصادرها
محمود عبد الحى : دكتوره علا ماذكره المهندس حسينى البكرى هو مجرد توصية بتدقيق البيانات
محمد السباعى : فكرة المثلث الذهبى فكرة ممتازة جدا فى الصحراء الشرقيه ولكن توجد نقاط غائبة عن الموضوع من المفروض أن هذه الرؤية تعتمد على الصحراء الشرقية وتتكون من ثلاثة أجزاء: جزء شمالى وجزء وسط وجزء جنوبى , فمن المفروض عندما أقوم بعمل منظومة تعدينية او منظومة صناعية تعدينية لا أكون بعيدا عن تخطيط الدولة وحدودالمثلث الذهبى الحالية لا بد من تغييرها. فعلى سبيل المثال توجد خامات تعدينيه فى الجنوب ولكن لايمكن تصنيعها فى الجنوب لآفتقارها الكامل لكل المقومات والبنيه الاساسية هذا على سبيل المثال، ولايمكن نقل طن سيراميك من شلاتين للسخنه لصناعة سيراميك ولكن من الممكن اقتصاديا ان أقوم بنقله إلى المثلث الذهبى ، ونفس الكلام ينطبق على صناعة الكوارتز أما فيما يتعلق بالأرقام الموجوده فى التقرير والتى ثارحولها جدل فإن أى مشروع تعدينى لابد أن يخضع لدراسة جدوى وهذا ليس دور الدولة أو دور هيئة الثروه المعدنية لان هذا العمل مكلف جدا من الناحيه المالية وتقوم به الشركات بعد طرح مزايدات فى الخامات . ولذلك ففى منطقة المثلث الذهبى الأرقام الواردة عن الاحتياطيات لم تكن نتيجة دراسات جدوى فالأرقام الخاصة باحتياطى الذهب الموجودة فى المثلث الذهبى غير كاملة لأنه توجد شركتين فى مجال البحث لم تقوما بعد بدراسة الجدوى أما بالنسبه للصناعه التعدينية التى من الممكن أن تنتشر فى منطقه المثلث الذهبى بالتنسيق مع شركة شلاتين فهي كالآتى:- صناعات الفوسفات بأنواعها وصناعة السيراميك وهذه صناعه مهملة جدا فى منطقة الشرق الأوسط كلها.ومنطقة الخليج تحتاج للسيراميك المصرى لأنه ليس لديهم الخامة دى من التشغيل ويوجد هذا الخام فى المثلث الذهبى من وادى الجمال إلى شلاتين أرقى أنواع خامات السيراميك و يتم تشغيلها، أما الصناعة الثالثة فهى صناعة الرخام :- يوجد أنواع رخام ممتازه جدا

ويتم استخدامها من وقت الفراعنه فى وادى أبو خليفه ويوجد أنواع مميزه جدا ولها تصنيف عالى وممكن نعمل منطقة مماثله لمنطقة شق الثعبان فى منطقة طريق سفاجا – قنا .

والصناعة الرابعة هى صناعة الكوارتز :- منطقة الوريقات بها احتياطات كبيرة من الكوارتز فى طريق مرسى علم ادفو وتحتاج إليها صناعة الليدزينك فى المنطقه من القصير إلى مرسى علم كما أن صناعه الكاولين عالى الجوده منتشرة فى منطقة شرق قنا وأخيرا صناعة الجبس .

أحب أن أوضح أن هيئة الثروه المعدنية غير مقصرة فى القيام بدورها من ناحية التعدين لكنها تدار على أنها هيئة غير اقتصادية وأنها هيئة حكومية لذلك فإن التمويل الحكومى هام جدا فى مرحله البحث . لذلك فان دور الهيئة أن تقدم احتياطيات مؤكدة للتشغيل – تجهز دراسة كاملة لكن بمفهوم مختلف –فلدينا الكفاءات الفنيه لأن نقوم بالدور ده بس المشكله أن هذا يحتاج تمويلا كبيرا من الدولة – هيئة الثروه المعدنيه هيئة حكومية ولدينا ميزانيه ثابته وامكانياتنا محدودة جدا ، ما يحدث أنه يتم عمل مزايدات ثم يتم عمل دراسات مستفيضة عن المنطقة من قبل الشركة المنفذة

محمد عادل يحيى :

أتوجه بالشكر لمعهد التخطيط على دعوتنا. بدأ مشروع المثلث الذهبى من وزارة البترول والثروة المعدنية وهى الوزارة المشرفة على هيئة الثروه المعدنيه أحب أوضح اننا نفرق ما بين احتياطى جيولوجى واحتياطى مؤكد .الاحتياطى الجيولوجى هو احتياطى يحدد مدى تواجد الخام أما الاحتياطى المؤكد فإنه يتحدد بعد دراسة الجدوى ودراسات مستفيضة وذلك للتأكد من كمية الخام الذى يمكن أن نستفيد منه اقتصاديا .

والبيانات عن الاحتياطيات للخامات المتوفره فى هذه المنطقة هى بيانات عن احتياطى جيولوجى ولا يتم تحويل هذه البيانات إلى احتياطيات مؤكدة الإ بعد أن تقوم الشركات بعمل دراسات متعمقة ولذلك فإن الاحتياطى الجيولوجى هو الاحتياطى الذى نعمل به فى المراحل الاولى وهو يوفر لنا مؤشرات مثل ما تفضل الدكتور وقال أن هناك مؤشرات لصناعة الكالسيوم والسيراميك وهذه الصناعة لا تتحول إلى صناعة كاملة إلا بعد عمل الدراسات اللازمة .

عند عرض هذا المشروع من وزارة البترول والثروة المعدنية ، فالحقيقة قام فريق العمل فى هيئة التخطيط العمرانى برئاسة الدكتور عبد الوهاب بالدراسة، وجد أن المنطقه ليست غنية بالشكل الوارد فى تقرير وزارة البترول ، وأن عملية اختيار المثلث الذهبى كان لتوفير الذهب , وقد رأى فريق العمل ضرورة توسيع المنطقه لتشمل وسط الصحراء الشرقية فالمنطقة حاليا التى يتم عليها الدراسه هى منطقة وسط

الصحراء الشرقية الغنيه بالمعادن ، والدكتوره علا قد أثارت أن الأراضى التى يمكن استغلالها فى مصر هى 24% أى أنها يمكن أن تستوعب 240 مليون نسمة , مع الاخذ فى الاعتبار أننا على 6% من مساحة مصر، ونحن 80 مليون نسمة ، ففى الحقيقة ليس لدينا مشكلة أراضى – فالأراضى يمكن أن تستوعب سكان تصل إلى أكثر من مائة سنه، المشكله الاساسيه قيام محور على اقتصاديات هذه المناطق واننا لا نستطيع ان نرسل سكانا فى مناطق غير اقتصادية ، وقد حاولت هيئة التخطيط العمرانى أن توجد اقتصاديات فى هذه المنطقه.

وعندما بدأنا فى الجزء الخاص بالمثلث الذهبى ، بدأنا فى أكثر من منطقة ، ولكن حاليا فى مناقشه المثلث الذهبى ، وجدنا أنه من الضرورى جدا ان نضع محاورا اقتصادية أخرى تنمى المنطقة اعتمادا على أكثر من مصدر وليس مصدر التعدين فقط والتعدين جزء مهم مثلما أشار المهندس حسينى فى الخروج للصحراء ، وأول شئ ننظر له فى مكونات الصحراء هو التعدين ، ولكن نحن قد اولينا اهتماما بالمكونات المائيه ومكونات الطاقه ومكونات الاسكان . وهذه الدراسه كبيرة جدا ، ومن الضرورى أن يوجد عندكم تقرير كامل منها فمعالى اللواء شارك معنا فى جزء كبير عن موضوع الموانئ فى هذه المنطقة والمركز القومى للبحوث اشترك معنا فى موضوع النباتات الطبية وزراعة النباتات الطبيه فى هذه المنطقة , وبالتالى لدينا فكر متكامل لخروج متكامل للسكان وتزامنا مع ذلك يمكن لهيئة الثروة المعدنية ان تمدنا بالقراءات الحقيقيه للاحيتاطيات المؤكدة .

وخلاصه القول إنه من الضرورى الاستمرار فى دراسة هذه المنطقة ، ولا يتم التركيز فقط على النواحى التعدينية ، فهى مهمة ولكن عندنا فى هذه المنطقة امكانيات اخرى كثيرة تساعد الدراسات على اكتشافها وتحديدها.

محفوظ طه

من الأسباب الرئيسية التى جعلتنا نستجيب لهذه الدعوة هو المهندس رئيس الجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية والتعدينية

الورقة المقدمة لنا عن المثلث الذهبى مكونة من عدة محاور ، وتمت على أسس علمية سليمة، وتم طرح مجموعة من الأسئلة كلها تصب فى صلب الموضوع ، والحقيقة من قام بإعداد هذه الورقة قد درس الموضوع بصورة جيده جدا ، وتناوله من مختلف الزوايا – الذي أريد قوله إن الدكتور محمد يحيى تكلم على اننا وجدنا مؤشرات فعلا ، وكلفنا بالعمل فى اللجنة بناء على مؤشرات بدون دراسات جدوي ، وانطلقنا فى العمل بناء على هذه المؤشرات فنحن نمثل وزارات ، فوزارة الصناعة ممثلة فى الجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية والتعدينية .

فالجهاز التنفيذى مسئول ويخدم ميناء سفاجا التعدينى ، كان هناك مخطط للتطوير وحصلنا على تمويل من بنك التنمية الاسلامى ، وحصلنا على وحدة مشاركة بين القطاع العام والخاص ، قمنا بعمل دراسة متكاملة مع أكبر مكتب استشارى المانى ، بحيث نصل إلى ميناء صناعى يعتمد على مواد خام تعدينية ، بحيث تركز على صناعتين . ولقد تم عمل دراسة جدوى اقتصادية ، وتم وضع تكلفة إنشاء محطة تداول حامض الفوسفوريك داخل ميناء سفاجا التعدينى ، بغرض تقليل سلسلة الإنتاج بما يضمن تحقيق عائد مرتفع .

العائد الداخلى المحلى لمشروع المثلث الذهبى (IRR) 25% وهو عائد مرتفع جدا وأقرب إلى عائد التجارة غير العادية فى الممنوعات ، أما زمن استرداد رأس المال (Pay Back Period) فهو 7,5 سنة وهو زمن ضئيل جدا.

وللإجابة عن السؤال من أين سنأتى بالتمويل ؟ فإن المشروع سيطرح بالمشاركة بين القطاع العام والخاص – القطاع العام سيشارك بالبنية الأساسية الموجودة فعلا والقطاع الخاص سيمول باقى المشروع لأن أكبر عامل جذب له هو الأرقام السابقة لكل من (IRR) و Pay Back Period .

وأود أن أؤكد أنه تم التركيز على المشروعات التى لا خلاف على وجود المواد الخام اللازمة لها مثل الفوسفات ، هذا بالنسبة للنقطة الأولى – أما بالنسبة للنقطة الثانية كما قالها دكتور عادل فإننا أخذنا موقعا متوسطاً وتتوفر به البنية الأساسية (طرق – سكك حديدية – موانى) شبكة الكهرباء الرئيسية.

أما عن التساؤل حول أن معدل العائد الداخلى للمشروع 25% من أين يأتى ؟ أو بمعنى آخر ، ما هو سبب ارتفاع معدل العائد الداخلى للمشروع ؟ التكلفة الاستثمارية وتكلفة التشغيل وصلت إلى الحد الأدنى أساسا ، لأننا نستغل فائض إنتاجية الرصيف الموجود فعلا وبالتالى أقلل من التكلفة الراسمالية للمشروع ، مثال حامض الفوسفوريك علشان أصنعه يحتاج حامض كبريتيك هنجيب الكبريت منين إما عن طريق استيراد حامض كبريتيك وده غالى أو نحصل على كبريت وأعمل حامض كبريتيك علشان هطلع منه طاقة أصرف منها على المشروع . وقد تم أخذ الخيار الثانى وهو أننا نتحصل على الكبريت وأعمل حامض الكبريتيك ، وهو ما يتطلب رصيف ومخازن ومعدات تداول ،والرصيف والمخازن موجودة بالفعل ، وبالتالى معدل العائد المحلى زاد جدا وزمن استرداد رأس المال قل جدا .

أحب أن أوضح أن مشروعات البنية الأساسية تتميز أساسا بأن فترة استردادها تمتد لسنوات طويلة ومكلفة جدا ولا يصلح فيها (الصكوك) لأن العائد منها إلى حد ما متدنى نسبة الى التكاليف المطلوبة.

وكان من الأسباب الرئيسية لاختيار هذه المنطقة هو توفر الموانئ وتوفر الطرق الموجودة بالفعل وخطوط السكك الحديدية ، ويوجد خط سكة حديد ممتد بالفعل إلى ميناء أبو طرطور .صحيح ان جزء منه قد سرقت منه القضبان ، ولكن تكلفة إعادة تشغيله ستكون أقل من انشاء خط جديد .

وأنا أريد أن اطمئن الجميع أننا بدأنا بمؤشرات كما قال دكتور عادل ، وقد ركزنا على مشروعين أساسيين لا خلاف على وجود احتياطيات مناسبة من الخامات التعدينية لهما. وأحد هذه المشروعات هو مشروع تصنيع وتداول حامض الفوسفوريك والكبريتيك ، وتم تكليف المكتب الاستشارى الالمانى HPC (Hamburg Port Consultant) بمبادرة من الجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية والتعدينية وبالمشاركة مع وحدة المشاركة بين القطاع العام والخاص وأثبت جدواه كما سبق ذكره.

أما المشروع الثانى فيعتمد على الحجر الجيرى وهو متوفر ايضا بكميات كبيرة ولا خلاف عليه.

ولو لاحظنا مدى إقبال الهند والصين على شراء المنتجات الخام والفوسفات الخام أو المنتجات المصنعة والأسمدة ستجدها كبيرة جدا ، وهى بذلك لها سوق وجدوى وأنا بأكد على أن هذه المنطقة منطقة واعدة مع التركيز على الاحتياطيات التى ثبت وجودها بالفعل وتوجد دراسات تؤكد هذا الكلام .

النقطة الاخيرة وهى العماله عايز أقول أن عدد العاملين حاليا فى ميناء سفاجا التعدينى هو 63 مهندس وفنى وعامل ويتم استخراج حوالى 1.2 مليون طن فوسفات ، وهذا الميناء بيصدر 1.2 مليون طن فوسفات سنويا سواء كان من شركة مصر للفوسفات ، أو من شركة النصر للتعدين . والسبب فى انخفاض عدد العاملين فى الميناء هو الميكنة العالية لأن أنا عندى آلية شحن وتفريغ تعمل لمدة 20 ساعة فى اليوم بمعدل 1500 طن فى الساعة أى بمعدل 30000 طن فوسفات فى اليوم ، ولا يوجد ميناء يقوم بالشحن بهذه المعدلات سواء ميناء السخنة أو أى ميناء آخر فى المنطقة . وفعليا بنعمل بمعدل من 10 إلى 12 ألف طن فى اليوم فى هذا الميناء. ولكن أحب أن أوضح أن ال 63 عامل هم عماله مباشرة فقط ، ولكن العمالة الغير مباشرة اكثر من 10 أمثال هذا العدد. وكمثال أن الفوسفات يأتى إلى هذا الميناء بالشاحنات والشاحنة تحمل 50 طن وبالتالى فإن البضائع أو الفوسفات الذى يمكن تداوله فى يوم وهو 10,000 طن تحتاج 200 شاحنة فى اليوم أى 200 سائق ، خلفهم شركات نقل وسمسرة وإدارة ومحاسبين وقانونين وورش صيانة وإصلاح وتموين بالوقود لا يقل عن 100 أو 150 عامل اضافى . وكذلك السفن التى تدخل الميناء لشحن الفوسفات

تحتاج إلى لنشات قاطرة وتموين بالوقود والمياه والطعام وورش صيانة واصلاح ووكالات ملاحية وهيئات تصنيف وعمال مخازن وأمن وكفتريات .....الخ ويعمل بها حاليا حوالى 450 فردا وبالتالى فإن العمالة المباشرة فى الميناء يكون خلفها 10 أمثال العدد كعمالة غير مباشرة. اما فى حالة بناء ارصفة جديدة ومخازن ومعدات تداول لمشروعات التطوير فان العمالة تزيد عن ذلك بكثير

وقد سبق ان ذكرت أن هناك دراسة جدوى للمشروع التى أعدها المكتب الاستشارى الالمانى ، مما يعنى أنه تم دراسة السوق العالمى والسوق المحلي وأسعار السوق وهل الأسعار الموجودة حاليا تغطى التكلفة الجارية أم لا ؟ وهل التنبؤ المستقبلى بنمو السوق المحلى والدولى وزيادة الطلب سيستمر ليغطى عمر المشروع من عدمه ؟ وفي الآخر يعطينا النتائج التى سبق الاشارة اليها من حيث زمن استرداد رأس المال (سبع سنوات ونصف) ومعدل العائد الداخلى. شكراً جزيلاً

محمود عبد الحي

الاحتياطى المحتمل يوجد منه احتياطى فعلى وهو محدد بمستوى تكنولوجى مطبق فى عمليات الحفر أو الآبار أو غيره.

ويوجد جزء آخر من الاحتياطى يكون معروفا تواجده ، لكنه متوقف على تطوير تكنولوجى فى الأساليب المستخدمة .

مصر فى حاجة إلى انتهاز كل فرصة ، كما تحتاج أيضا إلى كل فرصة لتنمية صناعة الخدمات سواء النقل او موانى أو استيراد أو تصدير أو غيره ، وبناء قدرة ذاتية أى يتم انتخاب مجموعة من الخامات المعدنية ، ولو أنها متوفرة بكميات ضئيلة جدا ،ونقوم بإدخالها فى عملية تطوير صناعى .

وياليتنا نبنى عليها صناعة ذات صفة استراتيجية ،وبالذات توجد صناعات تسمى الصناعات المزدهرة– صناعات التحكم – صناعات القياس – صناعات التوجيه وكلها تدخل فى (النانو تكنولوجى) ، فياريت يكون هناك رغبة فى أننا نبنى على هذا لكى يكون وضعا متميزا فى السوق .

وهذه المواد المعدنية حتى لو هى متوفرة بكميات صغيرة لا ابحث عن التصدير والاستيراد فقط ولكن أبحث عن استخدامها فى سلسلة تصنيعية مصرية ، بحيث يكون لنا تميزا فى هذا المجال

سهير أبو العينين

أبدأ كلامى بالشكر للدكتورة / علا وبالشكر للضيوف الخبراء الأعزاء .

عندى فى الحقيقة عدة نقاط (مداخلات) ، فيما يتعلق بالخامات والحاجات الجيولوجية من النواحي الاقتصادية.

النقطة الأولي : والكل أشار إليها والدكتورة / علا أكدت عليها ، وهي موقع المشروع . وهناك استراتيجية قومية لتنمية مصر بشكل عام في الفترة القادمة الكلام كله عن أنه مشروع مهم ولا بد من تنفيذه . السؤال متي سيتم تنفيذه ؟ هل هناك ترتيب للأولويات لتنفيذ مثل هذا المشروع علي الأقل زمنياً ؟

معنى هذا يوجد مشروعات قومية كثيرة مطروحة مثل تنمية سيناء ، محور قناة السويس، وممر التنمية، هناك مشروعات كثيرة مطروحة على الساحة ، ولكن أين موقع هذا المشروع بين هذه المشاريع ؟هل ستتم جميعا بالتوازى ؟ أم انه من الأفضل أن يكون هناك أولويات زمنية ، لتنفيذ هذه المشروعات ،على سبيل المثال أبدأ بمشروع سيناء يليه هذا المشروع ...ثم مشروع... وهذا وفقا لجدول زمنى وأولويات قومية.

النقطة الثانية :من المهم أيضا ترتيب أولويات الأنشطة داخل المشروع ذاته إذا ما أقر المشروع نفسه ، وأضع له موقعا في ترتيب أولويات المشروعات ، فلابد أن يكون في المشروع نفسه ترتيب أولويات الأنشطة بحيث إن المشروع يسير في تسلسل تنفيذ الأنشطة ، ولايحدث توقف له.

والنقطة الأخرى هي نقطة مهمة جداً في قضية الطاقة هل في دراسة هذا المشروع تم دراسة قضية الطاقة؟ كيف تم تناولها ؟ وسعر الطاقة كيف دخل في دراسة الجدوى؟ هل دخل السعر المدعم أو دخل سعر السوق وسعر التكلفة؟ هذه قضية مهمة جداً وهل تم إدخال السعر الاقتصادى أم لا؟

عند الكلام عن المشروعات وأهميتها وجدواها والخامات المعدنية ، وإقامة صناعات تحويلية عليها على سبيل المثال صناعة السيراميك وصناعة الأسمدة هذه صناعات كثيفة استخدام الطاقة ، فى هذه الحالة لابد من إثارة عدة تساؤلات : كيف أقوم بتشغيل وإقامة هذه المشروعات؟ وهل وضعت فى أنشطة الإنتاج طاقة متجددة ومستلزمات إنتاج الطاقة المتجددة ، بحيث أغطى احتياجاتى من الطاقة لهذه المشروعات من الطاقة المتجددة ،ولا اعتمد على الطاقة الأحفورية المتهالكه ، وفيها ازمة شديدة وفيها نقص شديد ، ولاتحتمل مزيداً من الاستخدام ، أرجو أن يتم التأكيد على هذه النقطة.

نقطة أخرى مرتبطة بهذه النقطة وهى قضية التسعير ، ولو أخذنا سعر الطاقة بأى سعر يكون مرتبط بالتكلفة ،وبالتالى مرتبطا بسعر المنتج النهائى ، ولا يكون فيه تدخل إدارى فى السعر.

نقطة أخرى هى قضية التسويق : تسويق هذه المنتجات محليا وخارجيا ، معنى هذا دراسة اتجاهات الطلب : الطلب العالمى مهم جدا أن يدرس ، أما فيما يتعلق بالتسويق المحلى هل أعطى أولوية للتصدير على حساب الانتاج المحلى والعكس؟ وإذا كان هناك أهمية للتصدير فماذا تكون اتجاهات الطلب العالمى ؟

ولقد ذكرتم من قبل أن الهند أكبر مستورد للفوسفات ، هذا بالإضافة أن الصين حالياُ تحاول شراء خامات من العالم كله وغزت افريقيا ، فهل نحن آخذين هذا فى الاعتبار؟ وهذه قضية هامة .

أما بالنسبة للموانىء اللواء / محفوظ تحدث عن الموانىء والدراسات المرتبطة بها وأهميتها ، لاحظت في سياق الكلام أنه تحدث عن الموانىء وقدرتها علي تصدير الفوسفات الخام

هل نبدأ بالاهتمام بالخامات المعدنية التى لها صناعات قائمة موجودة ، ونبتدى نغذى الصناعات ونتوسع فيها؟ أم إنه ممكن أن نبدأ بخامات جديدة ، وننشىء لها صناعات تقوم عليها وتكون لها قيمة مضافة؟ وأخيرا لقد رأينا في البرنامج الانتخابي للرئيس حالياً أن هناك مقترح لخريطة جديدة لتقسيم الحيز المصرى ولها امتدادات علي السواحل،وتستفيد من الموانىء ياترى هل المشروع في إطار الخريطة الجديدة المقترحة ؟ هل هناك تأثير للتقسيم الإدارى على المشروع أم أنه مجرد أمور إجرائية ليس لها تأثير على المشروع؟

عبد الوهاب حلمى

لقد تم عمل دراسة عن تقديرات للطاقة والكهرباء لكل من الأنشطة واحتياجاتها للماء قام بها دكتور / طلعت الطبلاوى ، وقد بذل جهدا كبيرا وقد ناقش موضوع استيراد الفحم واستخدامه في توليد الطاقة بالمقارنة بالطاقة الموجودة في الموقع لكى يقلل التكلفة لتوليد المليون وحده حرارية بـ16 دولار (السعر العالمي) (وقد كان يشغل رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة)، وهذه الدراسة التى قام بها قيمة جداُ وهى موجودة ياريت دكتورة علا تطلب الدراسة من الهيئة لأنها دراسة متكاملة . والفكر السائد لدى الهيئة إنها تكون تنمية شاملة ولكن ومن اجل نجاح إدارة مشروعات التنمية لابد أن يبذل الجميع جهدا كبيرا معهد التخطيط القومى او هيئة التخطيط يجب ان تنظر في آليات التنمية وكيف يمكن ان تتم عملية التنمية.

راندا جلال

أتشرف بوجودى مع كوكبة من حضراتكم مع أساتذتي وفريق العمل الذي عملت معه في هيئة التخطيط العمراني في مشروع المثلث الذهبي ، مع استاذى الدكتور / عبد الوهاب واللواء / محفوظ والدكتور/ عادل يحي ، للأسف لو أني أعلم أن هذا المشروع غير متواجد عند حضراتكم لكنا قدمنا عرضا يوضح ماذا فعلنا فيه . نحن نعمل في إطار 3 عناصر أؤكد عليها مثلما قال دكتور / عبد الوهاب أثناء عملنا في بعض المناطق والأقاليم وجدنا أنها واعدة بالتنمية، قد يكون الوعد بالتنمية ليس متاحا في المكان نفسه، ولكن يتهيأ للمثلث مجموعة محاور " أوكرودور" مرتبطة بمجموعة من الموانىء من سفاجا إلي الحمراوين للقصير إلى أن وصل إلي مرسى علم . وهذا

في العلوم الجديدة للتخطيط أصبح الآن Network أو gate way city التى تعمل مع نوافذ تنظر على العالم ، وهي التى تعطى قابلية لبعض التنمية .
وأنا عندى" كرودور " وتوجد مجموعة من الموانىء ، وعندى ظهير فيه مواد جيولوجية أو مواد تعدينية قد تكون النسبة الأكبر غير موجودة في المثلث لذلك تساءلنا عن نطاق التنمية هيبقي إزاى ؟
فعملنا على أكثر من نطاق ، وحدد المثلث هذا الجزء المباشر لنا في الدراسة التى سيتم الترجمة عليه في النهاية تنمية عمرانية، لأن التنمية في النهاية سيتم قياسها بأى طريقة في صورة original Land Use . سيتم ترجمته في صورة عمران يعتمد علي عمران قائم وعمران جديد مقترح وعندى موانىء وعندى محاور تنمية أى أنه توجد روافد كثيرة ، فتوجد محاور في الصعيد والبحر الأحمر ومرسى علم والوادى وعندنا صلاحية الأراضي للتنمية وعندنا مناطق فيها تنمية ..
وبدأنا العمل مثل ما قال الدكتور / يحيي هو مربع كبير وسط الصحراء الشرقية ، يحدد لى روافد عملية التنمية ، يحدد لى اماكن توطنها بعد دراسة جدواها ، وبعد التأكد من الاحتياطي الموجود ، وعدد السنوات التى سأستغل فيها هذه الموارد . وكان الدكتور / عبد الوهاب يقف لنا بالمرصاد مع خبير الاقتصاد الدكتور / وليد يقول له لابد أن نكون واقعيين .. ما هى عدد فرص العمل التى سيوفرها ؟ فمثلا عند تشغيل سفاجا الجديدة ما هو عدد السكان المقترح الذي يعمل؟ ولو تحدثنا عن عدد السكان الديناميكى هتمشي أزاى؟ تبقي ديناميكية عملية التنمية – مين اللي هيشتغل ؟
فالنقطة الأولى هي اذا كان هناك إقليم واعد كيف يتم ترجمته إلي تنمية عمرانية ,
النقطة الثانية هي أن مشروع المثلث الذهبى هو أحد المناطق المطروحة في المخطط القومى ولكن المخطط القومى لايدرس بالتفصيل ، ولكن لديه مناطق فيها مقومات وأن هذه المناطق المختلفة ستستوعب تنمية .
النقطة الثالثة هى إدارة عملية التنمية
من الذى سيبدأ ؟ ومن هنا تم رسم نطاقات التنمية ، عندنا ، وأصبحنا بنترجم التنمية في الآخر ونحن في شبكه Network كبيرة ولكن المثلث ما نصيبه منها (من روافد التنمية) ؟
وقد رأيت استيعاب قنا واستيعاب قنا الجديدة ، ورأينا سفاجا القائمة وسفاجا الجديدة والقصير والحمراويين كل ما هو سيستوعب من القائم والمقترح لهذا المكان .
وبدأنا فى توطين الأنشطة المختلفة وترجمة الدراسات الخاصة بالتعدين ، وأدخلنا فكرة جديدة (العناقيد الصناعية) ، وعدلنا عدد السكان مرة اخرى وعدلنا نظام العمران .....وشكرا .

ممدوح الشرقاوى.

أن إقامة أى مشروع يعتمد على استغلال الثروه التعدينيه ، يعتمد اساسا على مرحلتين : المرحلة الاولى وترتبط بالدراسات المتعلقة بمدى توافر الخامات التى سيتم إقامه المشروع عليها.والمرحله الثانيه تتعلق بإنشاء البنية الاساسية التى يحتاجها المشروع والمتمثلة فى توافر الطرق ووسائل النقل ,الاسكان ,الطاقه اللازمة ,.... الخ وهذا يعنى أن إقامه أى مشروع تعدينى يتطلب إجراء الدراسات المتعلقه بكمية الخام المتوفرة، نوعيتها ، المساحه المتواجدة فيها ، وأعماق تواجدها فى الأرض ، وربط ذلك بالطاقة الإنتاجيه للمشروع ، والعمر الزمنى المقدر للمشروع على ضوء الفن الانتاجى المتاح. وبناء على ذلك يمكن القول إننى أستطيع أن أقيم مشروعا يستمر مثلا 25 سنة على الخامات التى يكون من المؤكد توافرها ، وحسب النوعية التى تمكن من إقامة المشروع على أساس اقتصادى .

وفى ظل عدم التأكد من كمية الخام اللازم لعملية التصنيع ، من حيث الكمية والنوعية ومساحة التواجد والأعماق المتواجد فيها ومدى إرتباط ذلك بالعمر الزمنى للالات والمعدات التى سوف تستخدم فى هذا المشروع يكون الحديث عن إمكانية إقامه المشروع لاقيمه له . وهذا يقتضى أن تكون البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشروع المقترح بيانات كمية وليست قيميه وهو مالم تأخذه الدراسة فى اعتبارها .

وما يستحق التأكيد عليه أنه فى حالة إقامة المشروعات التى تعتمد على استخدام الثروة التعدينية ، لابد من إجراء الدراسات المستفيضة عن الخامات وفقا للمعاير المذكورة من قبل. ولعل المثال الواضح على ذلك هو انه عند إقامة مشروع الحديد والصلب ، قامت إحدى الشركات بدراسة خام الحديد المتواجد فى اسوان ، وذكرت ان خام الحديد طبقا للكميه والنوعية والمساحة والأعماق المتواجد بها الخام جيده، فأقيم المصنع بناءا على هذه المعلومات ، غير أنه بعد مرور بعض الوقت ، اتضح أن خام الحديد المتاح غير جيد ، مما ترتب عليه استيراد خام الحديد ذى النوعية العالية من الخارج وخلطه بخام الحديد منخفض النوعية المتواجد فى المنجم باسوان، حتى يمكن أن تتم عملية التصنيع بتكلفة اقتصادية ، من حيث استخدام الطاقة اللازمة لعملية الصهر . وأرى هذا المدخل، بسبب عدم إجراء الدراسة الفنية المتعلقة بخام الحديد ، أدى إلى أن المصنع ، واجه العديد من المشكلات, وعلى الرغم من المليارات التى انفقت على المصنع فإنه لا يزال يواجه المشكلات .

كما ان الحديث عن وجود مشروعين يعتمدان على الفوسفات الموجود فى منطقه وادى النيل والأسمنت فإن السؤال الهام يرتبط بتسويق المنتج ، والذى سيعتمد على التصدير فى جزء من انتاجه إلى بعض الدول الخارجيه وربما الهند والصين , حيث إن الدول الغربية لا تشجع استخدام الاسمدة الكيماوية , والسؤال هو هل درست

مخاطر الاعتماد على عدد محدود من الدول وأثر ذلك على ماسينفق من استثمارت مباشرة فى عملية التصنيع والبنيه الأساسية ؟ وما أود التركيز عليه هو ما يلى:-
فى حالة قيام بيت خبرة أجنبى بالدراسة ، فلابد وأن يشارك معه بيت خبرة مصرى مشهود له بالكفاءة . وأن يقوم بالمتابعة الدقيقة لكل ما يتوصل له بيت الخبرة الأجنبى حيث إن مصر لا تستطيع الدخول فى مشاريع تتطلب استثمارات عملاقة فى عملية التصنيع والبنية الأساسية ثم لا تحصل على العائد الاقتصادى والاجتماعى المجزى .
ونظرا لما يمكن أن يساهم به رأس المال الأجنبى فى هذه المشروعات , فإن أحد أفضل عوامل جذب لهذه الاستثمارات وكذلك الاستثمارات الوطنيه ، هو دقة الدراسة وعمقها المتعلقه بالخامات المقترح استخدامها ، ثم تأتى بعد ذلك مصادر الطاقة والبنية الأساسية المتصله بالمشروع .

فادية عبد السلام:

شكراً سيادة الرئيس وأشكر الدكتورة / علا علي الجهد اللي بذلته في ظل ندرة المعلومات المتاحة عن المشروع - هناك توافق وترابط حول بعض الأفكار ، والتى أثارتها الدكتورة سهيروالخاصة بالبرنامج الاقتصادى لسيادة الرئيس فنحن بنتكلم عن محافظات طولية ، بينما يشير البرنامج إلى محافظات عرضية ، وفى نفس البرنامج يتم التركيز على أهمية مشروعات ممر التنمية فأنا مش عارفة هتمشي إزاى ؟
كنوع من الدفاع عن الدكتورة / علا في أول مداخلة للدكتور/ محمود أشار أن البعد الثقافي والسياسي أو الإدارة المجتمعية والسياسية لم تأخذها دكتورة / علا في الحسبان . وأرى أن هناك إشارة واضحة في الورقة إلى أهمية التركيز على إقامة ودعم المشروعات ، ومشاركة المجتمع المدنى والسكان –وكذلك يمكن أتقاطع مع دكتور/ ممدوح في بعض الأمور المتعلقة بمسألة توفر الخامات ، ويحضرني ما أشارت إليه بعض مواقع النت من أن منطقة المثلث الذهبي ليست غنية بالثروة المعدنية، وأن أحد المتخصصين في الثروة المعدنية أكد على انها فقيرة وليست غنية – ومع ذلك علينا ان نتذكر أن اليابان قد بدأت التنمية فى الستينات وعندها 5/4 المساحة جبال ولا تتوفر فيها الموارد الطبيعية التى تؤهل للصناعة مثل الفحم والحديد مش موجود ، ولكن استندت في التنمية الاقتصادية على رأس المال البشرى والتكنولوجيا، وهذا يجعلنى أرجع مرة أخرى الى ماطرحه دكتور / ممدوح الشرقاوى فيما يتعلق بقضية اتجاهات الطلب العالمي فى المنطقة وهنا نشير لصناعات بازغه وصناعات متراجعة .
وعليه يوجد طلب عالمى ديناميكى على بعض الصناعات وطلب متراجع على صناعات أخرى ، والملاحظ أن المشروعات النمطية الملوثة للبيئة مثل الاسمنت

والسيراميك ارسلتها اوروبا إلى دول العالم الثالث ، ونحن نتحدث عن آمالنا فى قيام مشروعات تستند على هذه المشروعات في الأساس ، وهنا نتناقض مع مقولة أن مصر تسعي تكنولوجيا إلى تحسين وضعها ، وده يجعلنا نفكر بطريقة مختلفة ، أليس من الأجدر أننا نفكر في الخامات الخاصة بمواد التحكم ، وادوات القياس والبصريات ذات التكنولوجيا العالمية .

لماذا لاتستفيد من الامكانيات المتاحة لدينا في تطوير هذه الصناعات ؟

اذا وجدت هذه الخامات – فلابد أن أخلق بحثا علميا ، ولا أعتمد فقط علي النقل التكنولوجى .يكفينا مشاكل نقل تكنولوجيا ، لابد ان نبني قاعدة تكنولوجية محلية – عندنا الكفاءات وفى ضوء اتجاهات الطلب العالمي فى الهند والصين ، تطرح الورقة وجود فرص لتسويق الأسمدة والأسمنت فى هاتين الدولتين الكبيرتين . نحن نبني علي أوهام وأعتقد ان الدكتورة / علا طرحت ايضا في الورقة فكرة ان المشروع يعتمد علي أننا نتجه إلى الأسواق الأفريقية ، فهل الدراسات التى تمت أخذت في الاعتبار البند الخاص بطبيعه المشاكل الخاصة بالأسواق الأفريقية .

يثار عدة تساؤلات أخرى ، مثل مسألة البطء في القرارات الحاسمة ، متى سنبدأ وهل قدرنا نحدد طبيعة السكان والعاملين المنتظر تقديم خدمات لهم من خلال التقرير – ماذا يحتاجون من خدمات ؟

المشكلة الأزلية التى نعاني منها هى ان عدداً من المستثمرين بعضهم حصل على أراضي بأسعار زهيدة. هل أخذ في الاعتبار تحديد أسعار أراضي المشروع حتى يطمئن المستثمرون بالمشروع ولا يتعرضوا فى المستقبل للمحاسبة القانونية بتهمة الحصول على أراضي الدولة بأسعار زهيدة ؟.

نقطة اخرى : مسألة السياحة الالكترونية ،هل التقرير تعرض لها وأشار لها بطريقة او بأخرى . من ضمن المسائل التى أثيرت من خلال الجلوس على الأنترنت ، أن مشروع تقسيم مصر وفقاُ لهذا المشروع يقسمها إلى خمسة أقاليم سياحية وفقاُ للمعايير الدولية ، ولكن ما هي المعايير الدولية التى تم الاستناد إليها؟ هل فعلاً التقرير أخذ في الاعتبار إقامة مدن مليونية أو نصف مليونية وتصحيح الخريطة السكانية في نقاط كثيرة لم تؤخذ في الاعتبار . عايزة اطرح نقطة مهمة جداً بالنسبة للاستثمار هل تم مراعاة عند تحديد قيمة الاستثمارات الأحجام الاقتصادية للمشروعات ؟

طيب الحجم الاقتصادى ، وحجم المشروع كام وحده ، ماهي قيمة الاستثمارات المترتبة على ذلك ؟ أية أحجام ؟ تخدم ماذا ؟ هل تخدم سوقا كبيرا مثل أفريقيا ؟هل تخدم سوقا محليا ؟ تخدم سياسة التصدير بالفائض ؟ أم هي موجهة أساساُ للتصدير وقيمتها قد إيه ؟ ومتوسط تكلفة الوحدة قد اية ؟ وانا لست متخصصة بالمسائل التى تتعلق بالتخطيط العمراني أو التخطيط الاقليمى .... وشكرا

عبد القادر دياب

شكرا للدكتورة / علا ، ولكل من تحدث من قبل .. وأبدأ بالقول إن كثيرا من التساؤلات التى وردت فى الورقه المقدمة من الدكتورة / علا هى تساؤلات يمكن أن توجه إلى من سيقوم بإعداد دراسة الجدوى الاقتصاديه للمشروع ، حيث يفترض فى مثل هذه الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات فى ضوء التحديات التى تواجه المشروع والدراسات الميدانية لأنشطة المشروع مع تحديدها لأهداف المشروع .... وهنا اسمحوا لى أن اذكر بعض النقاط ، والتى أتصور أن تكون موضوع اهتمام هذه الدراسه وهى أن غالبا ما تأتى وثائق المشروعات بتحديد أهداف مثالية للمشروع ، تعبر عن الأهداف القومية للتنمية فى المجتمع ، مثل الإنتاج من أجل زياده الصادرات ، او الإحلال محل الواردات ، وتوليد فرص عمل ، وتخفيف الكثافة السكانيه فى الدلتا والوادى .... إلخ .

لقد وردت مثل هذه الأهداف ، وعلى سبيل المثال ، فى الوثائق الرسمية لمشروعى توشكى ، تنمية شمال سيناء ": إلا أن النظر إلى هذه الأهداف من ناحية ، وتصميم المشروع بما ينطوي عليه من أدوات وسياسات تنفيذية من ناحية اخرى ، ومن كلا المشروعين ، يمكن ان نستخلص منه غياب المواءمة بين الأدوات والسياسات التنفيذية ، والأهداف المحددة للمشروع ... حيث، وعلى سبيل المثال ، جاءت أهداف تنص على زيادة فرص العمل وتوطين السكان فى الحيز السكانى لكلا المشروعين ، بينما جاءت السياسات التنفيذية لمشروع توشكى لتخصيص الأراضي لكبار المستثمرين وفى مساحه تبلغ بضعة آلاف فدان للمستثمر الواحد . كما جاءت السياسة التنفيذية لمشروع شمال سيناء لكبار المستثمرين ، ومتوسطى ، وصغار المستثمرين ، وإن اختص كبار المستثمرين ، ومتوسطى الاستثمار بالجانب الأكبر من المساحة الاجمالية للمشروع وبمساحة تتراوح ما بين مائة إلى ألف فدان .... إن كبار ومتوسطى المستثمرين سيعتمدون بالضرورة على جلب العمالة المؤجرة من الدلتا والوادى ، والتى يصعب توطينها فى موقع المشروع ، وذلك عكس الحال فى حالة صغار المستثمرين، والتى يغلب اعتمادهم على العمل العائلى والتوطن داخل المشروع ...وأضف إلى ذلك أيضا ما تكشف عنه الممارسات العملية فى كلا المشروعين عن ضعف أداء المستثمرين الكبار ، إلى جانب توجه الكثيرون منهم إلى بيع المساحات المخصصة لهم إلى صغار المستثمرين بأسعار أعلى ،وهو ما يترتب عليه ارتفاع التكلفة الاستثمارية بالنسبة للمستثمر الصغير إلى جانب ضعف الكفاءة وخلاصة القول هنا هي أهمية اختيار الأدوات والسياسات التى تتواءم مع تحقيق الاهداف المخططة للمشروع .

والنقطة الثانية التى أود ذكرها هنا وهى ، كما ذكرت دكتورة سهير ، أهمية تعظيم المنافع من الموارد الطبيعية المتاحة للمشروع ، فإذا كان نصيب المشروع يكمن فى المعادن والمواد الخام ، فيجب أن لا يقف نشاط التعدين عند استخراج المعادن فقط ، بل يجب أن يستند إلى أنشطة تصنيعها ، وتوطين هذه الصناعات داخل الحيز المكانى للمشروع ذاته دون الخروج بها الى خارجه بالدلتا والوادى ، كي نتجنب إهدار الموارد فى الوادى أو الدلتا...

والنقطة الثالثة وهى إذا كان النشاط الزراعى من مكونات المشروع نأمل ان تكون تحليه مياه البحار (البحر الأحمر) من مصادر توفير المياه لهذا النشاط ولغيره من الأنشطة الصناعية واحتياجات المستوطنين بالمشروع ، ويتوازى مع ذلك أيضا أهمية الاستثمار فى الوسائل اللازمة لاصطياد مياه السيول الناشئة عن الأمطار التى تسقط على المنطقة ولتمثل بذلك مصدرا آخرا من مصادر توفير المياه اللازمة لأنشطة المشروع ....

والنقطة الرابعة هى توفير احتياجات المشروع من مصادر الطاقة والتى نأمل أن تكون الطاقة المتجددة (طاقة شمسية ورياح)هى مصدر توفير الطاقة بالمشروع من خلال نماذج يمكن استخدامها وتطويرها وتصديرها إلى مناطق الدلتا ، والوادى...

والنقطة الخامسة ـ، والتى أود ذكرها أيضا، فهى الاهتمام بتخفيض تكلفة البنية الاساسية اللازمة للمشروع ، خاصة فى السنوات الأولى من التنفيذ حيث يمكن ، وعلى سبيل المثال ، تمهيد المدقات الصخرية والرملية واستخدامها فى النقل كبديل للطرق الأسفلتية فى السنوات الأولى من تنفيذ المشروع ، والتى يمكن تطويرها فيما بعد مع توسيع أنشطة المشروع وتزايد حركة النقل.

اما النقطة السادسة فهى أهمية البحث فى البدائل المختلفة أو المحتملة لكل جانب من الأنشطة المكونة للمشروع ، حيث البحث فى بدائل الموقع ، والتكنولوجيا ، وغيرها واختيار أفضل البدائل لكل نشاط (معدني / زراعى / صناعى / سياحى / نقل/ إسكان..... الخ)مع دراسة الجدوى المالية الاقتصادية لكل نشاط على حدة والنقطة السابعة فهى أهمية البحث فى الأثار البيئية للمشروع على مستوى كل نشاط على حدة ، وليس كحزمة واحدة للمشروع ، حيث إن لكل نشاط آثاره البيئية السلبية ، والتى تضاف إلى تكلفتة والتى قد تكون سببا فى إخراج نشاط من مكونات المشروع، دون غيره من المكونات الأخرى

والنقطة الاخيرة والتى تضمنتها الورقة المقدمة من الدكتورة / علا وهى الإطار المؤسسى للمشروع ، والتى يجب ان نذكر بأن هذا الاطار بما يتضمنه من قوانين وتشريعات وتنظيم إدارى . يجب بحثه لكل نشاط من أنشطة المشروع على حدة،

خاصة فيما يتصل بالتشريعات والقوانين ، كما اقترح أن يكون للمشروع جهازه الإدارى المستقل والمسئول عن تنفيذ مكونات المشروع (بالمشاركة مع المستثمرين) وتحت مظلة لجنة عليا لتسيير المشروع تضم ممثلين لكل من الوزارات والهيئات الفنية صاحبة القرار، فيما يخص شئون المشروع ، بغرض متابعة الإنجازات والتعرف على ما يواجه المشروع من مشكلات محتملة وإتخاذ القرارات الفورية المساعدة على التغلب عليها.... وشكرا

سيد عبد المقصود

شكراً جزيلاً لمجلة معهد التخطيط القومى ومجلس تحريرها على دعوتى لحضور دائرة الحوار حول تنمية منطقة المثلث الذهبى الذى ناقشه مجلس الوزراء مؤخراً. كما أخص بالشكر السيدة الأستاذة الدكتورة/ علا الحكيم معدة الورقة الخلفية لمناقشة هذا الموضوع الهام من مجالات التنمية المكانية.

أرجو أن تسمحوا لى بسؤال بداية وأرجو أن لايكون خبيثاً، هل ستستمر مصر فى البدء فى تدشين مشروعات ذات تكلفة استثمارية عالية، وفى أماكن نائية ومنعزله وشديدة الحرارة، ثم تتركها كما حدث فى كثير من المشروعات اذكر منها مشروع توشكى، مشروع تنمية سيناء، مشروع تنمية منطقة شمال غرب خليج السويس، وادى التكنولوجيا، الوادى الأسيوطى... مشروعات لاتحصى صرف فيها مبالغ قليلة أو كثيرة وتركت دون استكمال وانهالت عليها الرمال وضاعت أحلام المصريين وخاصة الشباب العاطل الذى ينتظر فرصة عمل ليعيش منها، ويبنى أسرة جديدة وخاصة المتعلمين ومنهم من قضى 15-17 سنة فى مراحل التعليم المختلفة بل 20 سنة حيث استمر بعضهم فى الدراسة للماجستير والدكتوراة وبدون فرصة عمل.

مصر تملك حيزا " مساحة" مكانيا كبيرا نسبيا يبلغ مليون كم2 أو ما يقرب من 250 مليون فدان. الحيز المأهول (العمران) بالأنشطة الاقتصادية والسكان لايتجاوز 7%، الباقى 93% مكان خالى Empty Space حيز غير مستغل يعتبر موردا عاطلا اذ أن الأرض تملك الكثير فى باطنها وإن لم يكن هناك شىء على سطحها. هذا وفى المقابل بلغ عدد سكان مصر 72 مليون نسمه عام 2006 ارتفع هذا العدد إلى ما يقدر بحوالى 88 مليون نسمه فى عام 2014. هذا العدد يعيش على نسبة 7% فقط. يتركز سكان مصر والعمران الاقتصادى بكافة مفرداته من طرق وقنوات ومزارع ومصانع ومأوى... الخ فى شريط الوادى الذى لايتجاوز عرضه فى أوسع قطاعاته 20 كم شرقاً وغرباً، ومنطقة الدلتا التى تبلغ مساحتها حوالى 2.5% من اجمالى المساحة ويسكنها ما يقرب من ثلثى سكان البلاد.

مشكلة التنمية فى مصر هى اختناق المعمور المصرى بالسكان، ويقول د. جمال حمدان ان الحل يكمن فى صحراوات مصر الرحبة والتى تمثل فى مجملها 97% من اجمالى المساحة المتاحة.

الصحراوات المصرية – مكان خالى – أو لحسن حظ أبناء مصر فى القرن الحادى والعشرين وما بعده أن ندعى أن القدر قد ادخرها للأجيال القادمة. انها تعتبر مكان خاو No man's land ولكنها لحسن حظ الأجيال القادمة غنية بالموارد والخيرات من معادن ومياه ومحاجر وسواحل، بل ويوجد البشر المصريون أحفاد بناة الحضارة القديمة.

هذا الوضع التنموى يشير إلى أن مصر تحتاج إلى استراتيجية مكانيه قوية تهدف إلى فتح آفاق التنمية لاستغلال وإعمار ما لايقل عن 25% من الحيز المكانى المتاح. ويستوعب ما يقرب من 250 مليون نسمه كما قال أ.د.محمد عادل يحيى – انا أدعى انه يمكن أن يستوعب أكثر من 300-350 مليون نسمه خلال المائه عام القادمة.

استراتيجية التنمية المكانية تقوم على وضع المناطق الواعدة فى أولوية متقدمة فى إطار نظام من الأولويات يعتمد على تطبيق منهجية الانتشار المركز والتى تقوم على عدة عوامل أو معايير:

القرب من أطراف أو نهايات مفردات البنيه الأساسية.

الوقوع على محاور طرق جيدة.

الوقوع قرب السواحل البحرية.

الوقوع قرب مناطق العمران البشرى الكثيف نسبياً.

ان وضع هذه المناطق تحت الممرات –ممرات التنمية النظيفة والمستدامة – يجعل منها أقاليم تنمية واعدة بل ينشأ بها أقطاب ومراكز نمو يمكن أن تصبح ذات خصائص النمو الذاتى التلقائى والاشعاعى على مناطق أوسع ويعتمد أساساً على مورد الأرض – المكان – الارض وما فى باطنها وما على سطحها حتى لو كان الرمال أو التراب.

أحد المناطق الواعدة ذات الأولوية منطقة المثلث الذهبى، مع ملاحظة أن أرض مصر تملك الكثير من المثلثات الذهبية والتى لم تقيم بعد أولوياتها. المثلث الذهبى منطقة أو يمكن اعتبارها إقليم موارد Resources Region. الموارد الكامنه أوردتها أ.د. علا بكفاءة ومن واقع مناقشة مجلس الوزراء. الموارد لاتقتصر على التعدين بل هناك العديد من الموارد المعدنية والتعدينية، والمحاجر والمياه، وموارد الطاقه، بل وبعض الأراضى الصالحه للزراعة (وديان)، هذا بالإضافة للمزايا الموقعية للإقليم.

يحدد إقليم المثلث الذهبى شمالاً محور قناة سفاجا بطول حوالى 230 كم، وجنوباً محور قنا – قفط – القصير بطول حوالى 260كم، وقاعدة المثلث على البحر الاحمر محور سفاجا شمالاً – القصير جنوباً بطول 85 كم، وبذلك تبلغ المساحة التقريبية للاقليم 4-5 آلاف كم2 تمثل نسبة 0.4-0.5 % من اجمالى مساحة مصر. المنطقة /الاقليم ليس مثلثا بمفهوم الشكل الهندسى بل يمكن أن يطلق عليها منطقة تنمية Development Area. إنها فعلاً كما أوردت د. علا منطقة تملك فرصا عديدة للتنمية، وخاصة قطاع التعدين، المنطقة تملك العديد من الموارد بدءا من الذهب – وحتى الرمل. هذا وترجع أهمية قطاع التعدين ومصادر الثروة المعدنية والتعدينية فى مصر وخاصة الصحراء الشرقية من الجنوب وحتى سيناء فى الشمال، لازالت هذه المنطقة لم تبح بالكثير من مواردها الكامنه، أما المعروف فيحتاج الى إعادة تقييم اقتصادي. والدكتور ممدوح محق جداً فى مداخلته إذ أن المورد الطبيعى لايعتبر اقتصاديا إلا إذا كانت له جدوى.هذا مع ملاحظة أن هذه الجدوى مرتبطة بالزمن، فالذهب عندما كان سعر الجرام 50 قرش لم يكن له جدوى وعندما ارتفع سعر الذهب الى مائتى جنيه للجرام أصبح ذا جدوى ويستخرج الآن من منجم السكرى. تحتاج المنطقة الى جهود الكشف عما تملكه من ثروات وهو ما يتطلب ضرورة الاهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى فى وسائل الكشف، ثم التقييم الاقتصادى.

هذا وتمثل التحديات أحد عوامل التأكد من جدوى مثل هذه المشاريع ودراستها دراسة جيدة فى ضوء ما يطلق عليه الفرصة البديلة للاستثمار. الأماكن الواعدة فى مصر جميعها أو معظمها فى الصحراء – مناطق حدود ، مناطق معزوله، بعيدة عن العمران – بعيدة عن الأمن – قلة المياه أو ندرتها – الجفاف – ورغم هذه التحديات هناك الفرص/المقومات. أهم المقومات، الانسان المصرى، روح التحدى عند المصريين فهم صبروا وما استكانو، ولديهم الرغبه والإرادة فى العمل والتقدم فى ظل مناخ آمن وعداله إجتماعية.

هذا وأختم هذه المداخله عما قالته أ.د. علا بضرورة عدم تكرار سلسلة الفشل فى المشاريع القومية. وإستكمالاً للسؤال الذى سألته فى أول هذه المداخله هل أحد تبرع أو تبنى هذا المشروع واتجه الى مجلس الوزراء وأدى ذلك لتقرير دراسة هذا المشروع ووضعه على طاوله قرارات مجلس الوزراء. لقد انتابنى الخوف عندما وجدت أن وزير التموين يعلن عن مشروع المثلث الذهبى ، وكذلك انشاء منطقة تجارية متكاملة فى كل محافظة من محافظات مصر. مرحباً بالمنطقة التجارية، ولكن ما هى خبرة واختصاص وزير التموين فى الاعلان عن تنمية منطقة المثلث الذهبى. أكرر ضرورة ما قاله د. ممدوح وذكرته أنا كذلك فى ندوه سيناء عن الفرص والتحديات

بأنه ينقص مصر الاجتهاد المخلص فى استيعاب وتنفيذ ما يدرسه ويقدمة خبراء متخصصون فى إدارة التنمية فى مصر.
الصحراوات المصرية بما تملكه من موارد متعددة تفتح آفاق التنمية أمام المصريين، وذلك باقامه مشروعات إنتاجية فى الصناعة والتعدين والزارعة والسياحة والتجارة والتعليم والصحة والطرق والمياه والطاقة الجديدة والمتجددة. تنمية توفر فرص عمل حقيقية منتجة تتوطن فى مجتمعات عمرانية حضرية وريفية ومدن متخصصة (تعليمية أو بترولية أومحجرية..) مجتمعات حديثة تقوم على استغلال تكنولوجيا العصر – تكنولوجيا القرن 21 – تكنولوجيا النانو – تكنولوجيا الفضاء، لقد دخلت مصر عصر الفضاء بالقمر الصناعى الذى أطلق حديثاً للتنمية، وسوف ندخل العصر النووى بمشروع محطة الطاقة النووية بالضبعه. هذه التكنولوجيات تفتح آفاق الحيز المكانى المصرى الحالى للاعمار ،وإعادة بناء حضارة مصرية جديدة وإعادة صياغة عظمة الاجداد بإذن الله تعالى..... وشكرا

محمد فهمى

في البداية اتوجه بالشكر لكل القائمين علي الإعداد للندوة وصولا إلى من تولى كتابة الأوراق الخاصة بها، وخاصه كل من السيد الدكتور/ محمود عبد الحى – رئيس تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (رئيسا للندوة) وكذا السيدة الدكتورة/ علا على الجهد المبذول والعناية الفائقة في إعداد وتناول محاور الندوة .
إنه من الصعوبة بمكان المشاركة بالرأي في الحوار بعد ما قاله السادة المشاركون في الندوة والذي يعد كل منهم قيمة وقامة كبيرة في مجاله ، وانه وسوف ابتعدعن التكرار للنقاط التي سبق تناولها ممن سبقونى بالحديث ، وسوف أركز على عدة نقاط بعيدا عما سبق تناوله من السادة الحاضرين للندوة :
1. أشارك د. محمود عبد الحى الرأي في أن مشروع تنمية المثلث الذهبي مرتبط ارتباطا وثيقا بالإرادة السياسية الواثقة والمصرة والمثابرة التي لا تستجيب للتقارير السلبية ، وتصرعلى استكمال الدراسات ، وتواجه التحديات لتنفيذ المشروع التنموي، وإنها العوامل المؤثرة في نجاح هذا المشروع.
2. أن نخرج من منظور المكسب الإعلامي السياسي إلى تحديد الأولويات التنموية ترتيبا على العائد المباشر على المستفيدين ، وتحقيق ما يلبى احتياجاتهم ومطالبهم العاجلة.
3. التنمية الصناعية هي قاطرة التنمية الشاملة وعلى التوازي يجب التخطيط لاستكمال اللوجستيات العامة مع منح اللوجستيات البحرية اهتماما خاصا لما لها من دور حيوي في تحقيق مناخ جاذب للاستثمار.

4. إن التخطيط الجيد هو المقوم الأساسي لنجاح اي عمل وعليه يجب أن يقسم مشروع المثلث الذهبي إلى قطاعات تنموية (زراعية – صناعية – سياحية .....الخ) وتحديد القطاعات التي يسمح فيها بالتشابك التنموي (صناعي مع زراعي – صناعي مع سياحي - .....الخ) ثم مطالبة كافة الجهات ذات العلاقة مثل البيئة ووزارة الدفاع و المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضى الدولة والآثار ....الخ بإصدار موافقاتها المسبقة على تنفيذ هذه القطاعات التنموية حتى لا يصاب التخطيط المعد في مقتل بعد الجهد المبذول فيه.

5. تحديد جهات الولاية (قرار سيادي)، يجب أن تحدد فيه المسئوليات والاختصاصات ونقاط التنسيق وخطوات التنفيذ وتوقيتاتها.

6. مسئولية إصدار التراخيص والموافقات للمشروعات الصناعية حق أصيل للهيئة العامة للتنمية الصناعية والتي أحالت مسئولية التراخيص لجزء من المشروعات التعدينية (الإستخراجيه) إلى هيئة المساحة الجيولوجية.

7. اتفق مع مقترح تعظيم دور هيئة الثروة المعدنية وتكليفها بالإشراف الفني على الشركات العاملة في مجال استخراج الخامات التعدينية والمعدنية وتقديم الدعم التكنولوجي لها.

8. التركيز على دراسات صناعات توفير الطاقة الجديدة والمتجددة بالاستفادة من المميزات النسبية للمحافظات (رياح – شمس- ...الخ).

9. ألا تقتصر فكرة الاستثمار الصناعي على الخامات والمواد المعدنية ويمكن إقامة مشروعات صناعية على سبيل المثال تخدم النشاط السياحي (مفروشات فندقية – عباءة – جلباب سياحي ..... الخ).

10. الاستفادة من الدعم التكنولوجي من مؤسسات قائمة بالفعل مثل مركز بحوث الفلزات – مركز تميز القوات المسلحة.

11. نؤكد على ضرورة تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد والمجتمع من أى أنشطة استخراجية وتعدينية فى منطقة المثلث الذهبى .... وشكرا

سيد عبد المقصود

أسمحوا لى ان أسأل سؤال خبيث أول شىء أثير على استحياء بالنسبة لمصر إننا نملك 93% مكان خالي ده يتطلب استراتيجية للتنمية المكانية علشان لا أستمر علي 7% وانا املك أرض تسع كما قال دكتور / يحي 240مليون نسمة بإمكانها أن تسع 350 مليون نسمة .

التنمية المكانية تحتاج استراتيجية . والوصول على أقل تقدير إلى 25% معمور من الحيز المصرى يقتضي تبني قضية الانتشار المركز بمعنى علمي إن أنا اقدر أتحرك في هذا المكان شرقاً وغرباً ابتداء من وادى النيل .و طالما وجد مكان فمن الممكن اقامة تنمية حتى بدون موارد وأضيف ان الموقع فيه بعض المزايا الموقعية حيث إن :-

1- الطريقان محاور 2- الموانى محاور 3- السكة الحديد اساسها موجود.

أريد أن أضيف كلمة مهمة قال دكتور / ممدوح ان الموارد الجيلوجية لما تتحول الى موارد معروفة محددة يلزمها بعد ذلك دراسات تحليلية لهذه المواد يطلق عليها دراسات جدوى أنا بأقول دراسة تحليلية لهذه الموارد من الممكن ان أكسرها كما قال دكتور / ممدوح واذا كان هو خامة واحدة يطلع منها 10 منتجات وممكن منها واحد يكفي تكلفة الموارد كلها ...هاخد مثال الذهب ، الذهب موجود منذ قدماء المصريين وكان جرام الذهب 30 قرش وصل الى 100 في الستينات واليوم وصل 300 جنيه، وبالتالي هذه الموارد الموجودة اليوم قد لا يكون لها جدوى اقتصادية ممكن بعد 50 سنة من الممكن ان يكون لها جدوى اقتصادية لذلك عملية تطوير المنطقة أجعلها دائما في بالي ولو أنا فعلاً أنشيء استراتيجية تنمية مكانية أنا بأكد على اللي ذكرته دكتورة / علا في عدم تكرار سلسلة الفشل في المشاريع القومية.

إيمان الشربيني

المثلث الذهبي " مشروع مصري أعدته الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء بهدف تنمية المنطقة التي تقع بين سفاجا والقصير وقنا " .

ويعد هذا المشروع من المشروعات القومية العملاقة التى تعد أحد أعمدة وركائز الاقتصاد وسيتم من خلاله فتح آفاق جديدة للإستثمار في مصر بما يتطلب معه وضع آليات سريعة ودقيقة لتنفيذه .

ويتضمن هذا المشروع قاعدة بيانات رقمية تضم الموارد الطبيعية ومقومات التنمية باستخدام الأقمار الصناعية وأجهزة القياس المعملية والحقلية .

وفي اجتماع وزاري برئاسة د. ببلاوي تم التصريح بإنشاء هيئة مستقلة لإدارة مشروع المثلث الذهبي جنوب الصعيد ، علي أن تتبع هذه الهيئة مجلس الوزراء ، وذلك بهدف إقامة قلعة صناعية عملاقة جديدة ، وإنشاء مركز صناعي وتجاري وتعديني وسياحي لتنمية جنوب الصعيد .هذا ولقد تم إصدار قرار في (3) نوفمبر عام 2013 بتشكيل اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ مشروع المثلث الذهبي للتعدين والتي تضم وزارة السياحة والتجارة والصناعة والإستثمار والتخطيط والتنمية المحلية والإسكان والبترول والنقل ومحافظى البحر الأحمر وسوهاج وقنا ، وتشمل الخطة

الخاصة بالمشروع كافة أنشطة الاستخراج والتصنيع وتجارة المعادن والطرق والموانئ والمطارات والتنمية السياحية والعمرانية .

هذا ولقد تم إنجاز 90% لتنفيذ المشروع ، علماً بأن المدة المقترحة لتنفيذه كانت سنتين ثم تم تقليص المدة لتصبح سنة واحدة ، ثم تقليصها مرة ثانية لتصبح ستة شهور فقط بعد إعلان إسم التحالف الفائز ، وبعد ذلك سيتم طرح الاستثمارات ووضع المخطط العام بالتوازي مع إعداد المنطقة وتوفير البنية الأساسية لها .

تسعي الحكومة حاليا لتنسيق التعاون مع بنك التنمية الأفريقي لتمويل الدراسة بقيمة تصل إلي خمسة ملايين دولار . وكان محدداً أن تتلقي وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العروض المالية والفنية للشركات الراغبة في إعداد المخطط التفصيلي للمشروع والأنشطة الاقتصادية والتنموية المقترحة في 7 أكتوبر عام 2014 حيث تقدمت بالعروض الفنية خمس شركات عالمية ، ثم تم مد مهلة تلقي العروض الفنية والمالية للتحالفات العالمية التي سحبت كراسة شروط المشروع إلي 30 من أكتوبر الجاري بدلاً من السابع من الشهر نفسه ، وبعدها سيتم اختيار أفضل العروض لترسية المناقصة والبدء فى إعداد المخطط الخاص بالمنطقة تمهيدا لتنفيذ المشروع . ولقد صرح الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لجريدة مصر العربية في 30 سبتمبر عام 2014 ، أنه من الوارد تكرار التجربة الناجحة في تمويل مشروع قناة السويس الجديدة عن طريق شهادات الاستثمار والاكتتاب الشعبي في مشروع المثلث الذهبي والذي مؤداه ثقة المواطنين المصريين في المشروع ، بالإضافة إلي ما تقوم به وزارة الاستثمار من جهود في هذا الشأن .

ولإستكمال الصورة المشرقة لهذا المشروع فإن هناك تحديان رئيسيان لابد من تسليط الضوء عليهما يتمثلان في :

التحدي الأول : توقع حدوث أضرار بيئية جسيمة تؤدي إلي الإضرار بالمال العام والموارد ، فبمناسبة صدور قرار رئيس الوزراء رقم (598) لسنة 2013 بتاريخ (6) يونيو2013 والمتعلق بتشكيل لجنة وزارية لمشروع تنمية منطقة المثلث الذهبي للتعدين لاستخراج الخامات المعدنية والمحجرية برئاسة وزير الصناعة والتجارة الخارجية وبعضوية عشرة من كبار المسئولين ما بين محافظين ووزراء ليس بينهم وزير البيئة ولا أي من مسئولي جهاز شئون البيئة ، بما يشير إلي غياب مفاهيم سلامة البيئة وحماية الصحة عن رؤية الحكومة للإستثمار، بينما اختصت اللجنة بمهام إعداد مخطط شامل للمنطقة يركز علي إمكانيات وفرص الاستثمار .

وأكدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية علي أن الصناعات المتوقع أن تشملها خطط تنمية المنطقة ، إلي جانب حفر المناجم واستخراج المعادن ، كلها شديدة الوطأة علي البيئة ، وأن المخلفات والانبعاثات والصرف الناتج عنها شديد التلوث ، وما يزيد من خطورة العواقب أن هذه المنطقة غنية ، ليس فقط بالموارد التعدينية ، ولكن أيضاً بالموارد الطبيعية وتنوعها البيولوجي . وهي من المناطق البيئية الحساسة لما لها من محميات طبيعية وسواحل طويلة ، لهذا يلزم لها اعتبارات حماية بيئية خاصة عند إقامة أي مشروعات وأنشطة فيها ، طبقا لقانون البيئة رقم (4) لسنة 1994. وهذا يعني أن الحكومة تتبني ذات النمط في الاستثمار الذي يهدف إلي تحقيق النمو الاقتصادي دون وضع البعد البيئي أو الاجتماعي في الاعتبار وبالتالي إهدار للموارد البيئية والطبيعية في مقابل زيادة ثروات فئة محددة من الأغنياء أما الفقراء فلا ينتظرهم سوي مزيد من الإفقار والتهميش ، وبالتالي فهناك ضرورة ملحة لأن يتم إعادة النظر في أسلوب إدارة المشروع وضرورة وضع حماية البيئة في القلب منه وإتاحة المعلومات وتحقيق مشاركة مجتمعية واسعة في كافة إجراءات التخطيط والتنفيذ للمشروع .

وهناك معلومات تفيد بالاتفاق علي ضم عدة جهات لمجموعة العمل الدائمة ، تمهيداً لضمها للجنة البت ، وتتضمن هذه المجموعة وزارات الأثار والبيئة والزراعة والري والكهرباء والثروة المعدنية والبحث العلمي ممثلة في " هيئة الاستشعار عن بعد " ، وكذا مستشار قانوني وهو مندوب مجلس الدولة لدي وزارة الصناعة "، ومن المتوقع إذا تم هذا الضم أن يساهم ذلك في طرح المشاكل المتوقع حدوثها مستقبلا أمام هذه اللجنة لأخذها في الاعتبار في المراحل القادمة من حياة المشروع وبالتالي إعطاء دفعة قوية للمشروع للاستمرار والاستقرار بناء علي دعائم قوية وراسخة .

التحدي الثاني : بالرغم من إعلان الحكومة بدء إعداد المخطط العام لتنفيذ المشروع يوم الأحد 2014/9/28 ، فإن مافيا الأراضي الصحراوية استطاعوا أن يتعدوا علي آلاف الأفدنة الصحراوية بمنطقة وادي قنا ضمن المشروع الذي تقدم به الدكتور فاروق الباز للمهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء ، لإستصلاح نحو (750) ألف فدان تقع داخل نطاق أراضي مشروع المثلث الذهبى سفاجا- قنا- القصير ، حيث تزايدت عمليات الاستيلاء والتعدي علي الأراضي الصحراوية الواقعة علي جانبي طريق سوهاج- سفاجا الجديد الي امتداد (200) كيلو متر في المنطقة الواقعة بوادي قنا وتتبع محافظات سوهاج وقنا والبحر الأحمر، وتضم مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية الصالحة للزراعة والمستوية ، وجيدة التربة وتتوافر فيها المياه الجوفية علي مسافات تتراوح ما بين (15) و(25) متر .

وقدرت مصادر بمديرية الزراعة بالبحر الأحمر حجم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من جانب الأهالي ورجال الأعمال ومافيا الأراضي الصحراوية بنحو (400) ألف فدان صالحة للزراعة بنسبة (90%) من هذه الأراضي ، وبالطبع يرجع سبب هذه التعديات للغياب الأمني بالمنطقة التي يمر بها الطريق الذي يصل الي نحو (300) كيلو متر ، بالإضافة الي عدم تبعية هذه الأراضي لأي جهة حكومية أو محافظة من المحافظات التي يمر بها الطريق .

ولذلك هناك مطالبة لأجهزة الدولة بعدم إهدار هذه المساحة من الأراضي والسيطرة عليها ، وعدم السماح لمافيا الإستيلاء علي الأراضي للحصول علي آلاف الأفدنة بطرق غير مشروعة وإعادة بيعها بالملايين مرة أخري . وأكدت مصادر بهيئة الطرق والكباري بالبحر الأحمر أن وزارة النقل تسعي لإصدار قرار جمهوري بنقل تبعية الطريق لها ، لتزويده بالخدمات والإشراف عليها ، بالاضافة إلي أن مسؤلية إزالة التعديات ووقف الاستيلاء علي الأراضي مسئولية تائهة بين مديريات الأمن بمحافظات سوهاج وقنا والبحر الأحمر ، بما يساهم في عدم تحرير أي مخالفات أوإزالة التعديات .

مما سبق يمكن القول إننا امام مشروع قومي مصري عملاق ، وسيعد في المستقبل أحد أعمدة وركائز الإقتصاد ، وسيفتح بابا واسعا لامتصاص جزء من البطالة ، وسيساهم في استغلال جزء من المساحة الإجمالية لمصر، وبالتالي الخروج من الوادي الضيق القديم ليصبح المأهول السكاني في حدود (20%) من مساحة مصر وهو ضرورة ملحة مع زيادة النمو السكاني والذي وصل وفقاً لآخر إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلي (90) مليون نسمة بزيادة تتراوح في حدود (2) مليون مواطن سنوياً ، وشكرا .

خضر ابو قورة

هناك شكر واجب وشكر أوجب، الشكر الواجب لأختى وزميلتى الكريمة الفاضلة الدكتورة / علا علي هذا الجهد الطيب ، والشكر الأوجب للأخوة والأخوات ضيوفنا الكرام الأعزاء . مهمة المتحدث المتأخر أو الأخير تكون صعبة للغاية لأنه عليه أن يلتزم ألا يكرر شيئاُ قيل من قبل ، وعليه أن يجتهد في حدود النص المتاح ، وياحبذا لو خرج عن النص المتاح ، إذا كان هناك جديدا بغير شك وأتعشم ذلك . استمعت جيداُ لكل ما قيل وسوف أعود اليه في حينه ولكن المشروعات الكبرى المتعلقة بمستقبل أى مجتمع لابد وأن تلتزم بوصلة حديثة ودقيقة للمستجدات التى طرأت ، وفرضت نفسها على قضية التنمية وهي ما قبل المنهج العلمي لما بعد الحداثة في تناول الظواهر

والقضايا الكبرى ، وأحسب ان مشروعنا هذا ينطبق عليه هذا الشرط وهذه هي النقطة الأولى .

النقطة الثانية : هناك دعوة ولا أمل من التكرار والحرص عليها ، وهي أن معهد التخطيط القومى لا بد وأن يواكب المؤسسات العلمية الحديثة في الأخذ بهذه الآليات المنهجية والمتجددة التى تتغير في مدى زمنى وصل من 36 إلى 37 شهر وفق آخر الدلالات الاحصائية .

النقطة الثالثة : آفه وجرثومة الأزمات فيما يتعلق بالمشروعات التنموية الكبرى في مصر المحروسة ، غياب فقه الأولويات التنموية من منظور صاحب المصلحة الحقيقية ، وصاحب المصلحة الحقيقية ليس مجهولا ، ولكنه المجتمع المصرى بكامله من بورسعيد الى دمياط ورشيد وصولا إلى حلايب وشلاتين وما بينهما .

هذا المجتمع فيه إنسان وهو المستهدف لعملية التنمية والتجديد والتحديث ، يأتى هذا المقترح في ظل متلازمتين متناقضتين الأولى ما يسمى بأدبيات التنمية ظرف الزمان الموالي – والثانية ظرف الزمان المعاكس ، والاثنان موجودان في مصر المحروسة الآن : كيف نحل هذه المعضلة الزمان الموالى والمعاكس.

النقطة الرابعة : أختنا الفاضلة الدكتورة / علا طرحت سؤالا هل مشروع المثلث الذهبي سيعيد الحلم الضائع مثل سابقيه ؟ يعنى التمنى قائم أن يطرح السؤال التالي ويتم الاجابة عليه بشجاعة .

النقطة الخامسة :تكررمفردات الصين عدة مرات ، وهذا يعنى إشارات محمودة من أصحابها وأقول في هذا السياق الرئيس الواعد الذكي الوطنى العلامة عملاق التاريخ (شارل ديجول) أوفد وزير ثقافته (آلآن بييرفيت) إلي الصين في الستينات ، وعاد اليه وكتب كتابا (عندما تستيقظ الصين) وأجاب الوزير متوجهاُ بالحديث إلى شارل ديجول ، هناك رؤيه جديدة بمنهج جديد وفرض جديد.

أنا بعمل هنا عملية إسقاط بين السياسة والتنمية والقيادة ، صاحبة الرؤية النفاذية لمستقبل بعد 20 سنة أو بعد 30 سنة أجاب الوزير الآخر ، ماذا على فرنسا ان تعمل عندما تستيقظ الصين خارج إطار السوق الأوروبية المشتركة؟

النقطة السادسة : حينما صدر كتاب (صدمة المستقبل) تم توجيه سؤال لوحدة علم اجتماع التنمية في فرنسا ، كيف يتحدث هذا المؤلف عن المستقبل وهو لم يره ولم يعيشه؟ ورد في الحلم التنموى بالخيال التنموى ، هو ان صاحب المولد غائب – صاحب المصلحة غايب وهو المجتمع والانسان وعلاقته بهذه المشروعات .

النقطة السابعة : أخي الكريم أ.د. محمود عبد الحي رئيس التحرير/ ذكر أن غياب البعد الثقافي والسياسي أو غياب الإرادة السياسية لا يا سيدى البعد الثقافي والسياسي ناتج لغياب بعد أخطر وأكبر، وهو البعد السيكولوجي النفسي والبعد الانثروبلوجى ،

وخاصة في منطقة مثل منطقة المثلث الذهبي – ثم البعد السيكولوجى– إن صحت المدخلات سوف يضمن المخرجات .
الثقافة والسياسة هي ناتج – إذا كانت الأولى مستنقع يكون الناتج مستنقع ، وهذه هي مأساة التنمية في مصر – التنمية مشوهة – وصماء بكماء عمياء إلى آخره – لأن صاحب المصلحة مغيب .
لذلك ، الأخوة الفضلاء الكرام أشاروا وهم محقون فى موضوع أزمة إدارة التنمية فى مصر. ولكن المجتمع المصرى فى إجماع على أنه صاحب عبقرية فى التاريخ، وصاحب عبقرية فى الجغرافيا ، وصاحب عبقرية أيضا فى الإدارة ،إذا واجه التحدى، والدليل على صدق وثبات ما أقول نجاح المهندس محمود يونس فى إدارة قناة السويس فى أصعب وأشق الظروف التاريخية والسياسية التى مرت على مصر، وكل المؤشرات بتاعة لجنة مانزس كانت تقول مصر ستفشل . الإدارة الأمريكية وصندوق النقد الدولى راهنوا بنسبة 90% أو أكثر على فشل مشروع السد العالى ، ونجح المهندس الفاضل محمد صدقى سليمان بامتياز فى إدارة وتنفيذ مشروع السد العالى ، لكن بعد ذلك المنحنى بدأ فى النزول بسبب غياب صاحب المصلحة الحقيقية فى التنمية والتجديد والتحديث . الدكتور سيد ذكر التشاؤم والخوف من الغد وأطمئنه لا نملك ترف للفشل –وما بعده . لن يسمح بتكرار الفشل ، المارد استيقظ ، والعقل الجمعى استوعب دوره – صحيح زى أنا ما قلت احنا بنعيش فترة فى غاية الصعوبة ، وفى غاية الحرج ظرف ما يسمى الزمان المواتى وهو مواتى فعلاً والزمان المعاكس فعلاً ، لكن المارد قادر على أن يعنى بكسر هذا القيد ، ويعنى يأمل فى صبح جديد وغد جديد مرة أخرى ، أنا اشكر الأخت الفاضلة الدكتورة علا على هذا الجهد الطيب الممتاز ، وراجياً وآملاً أن نأخذ هذا الاجتهاد بعين الاعتبار وعين العفو والرعاية ... وشكرا

محمود عبد الحى

أنا عشت فى فرنسا ست سنوات ، ووجدت أنها دولة مركزية من الدرجة الأولى ، غير انه يطلق عليها أنها دولة لا مركزية ، وفى الحقيقة أنها لا مركزية محلية ، كل مدينة لها القرارات الخاصة بها ، لكن فى قرارات التنمية عندها أسلوب اسمه أسلوب التنمية الشعبى، يعنى لو لديها مثلث مثل ذلك المثلث الذى نحن بصدده ، سوف تقوم عليه تنمية الدولة ، ويدخل ضمن التنميه الشامله ، وبعد ما يطرح المشروع تحدد باقى المنظومة المتناغمة التى يساهم الجميع فى تفعيلها ونجاحها ، كيف نعمل ؟ما هو النظام الذى يتبع ، بحيث تضم القطاعات المختلفة والوزارات ، أى أنه نظام مركزى

فى تحديد أولويات التنمية ، وتحديد اسلوب التنمية الشاملة ، ونظام لامركزي فى النتفيذ .

أما فيما يتعلق بإدارة عملية التنمية ، وتنسيق المشروعات ، وإدارة العمران ، واخذ الخدمات السكانية فى الاعتبار فى النسق العمرانى لجنوب الصعيد هل سيتم عمل تنمية على البحر الأحمر ؟هل تم استغلال المدن الجديدة ؟ وماذا عن المدن الصغيرة، هل تم احداث توازن فى العمران ما بين الوادى والدلتا ؟ لابد من تعظيم دور المدن الجديدة القائمة اللى هى نواة لاستقطاب التنمية ولانتشارها فى نفس الوقت .

حسينى البكرى

هذه المنطقة هى أساس التنمية والتنمية العمرانية . موجود فيها الوحدات الصخرية اللى هايبنى عليها ، والخامات موجودة ، طبعا المخطط اللى بيخطط للتنمية العمرانيه ،لابد ان يحدد المناطق الصالحة حتى لا تحدث مشاكل فى المدن الجديدة ، وتظهر العيوب فلازم الأول خريطة للموارد والأرض اللى انت واقف عليها . ثانيا تجديد المشروعات الموجودة فى المنطقة وما الذى يمكن إقامته ؟ ولابد من البعد عن وادى النيل والتوسع خارجه حتى لايتم البناء على الأرض الزراعية . أبعد عن النيل، أبعد عن وادى النيل لابد من الخروج من الوادى والابتعاد بقدر 100 كم ، وأبدأ فى عمل تجمعات عمرانية جديدة مبنية على الخامات الموجودة فى المنطقة ، حيث إنها تجذب الصناعات الموجودة فى الوادى مثل صناعة الأسمنت ، صناعة الأدوية، صناعة السيارات . تقوم التنمية أساساً على الموارد الموجودة فى وادى النيل وخارجه، لابد من وجود خريطة عليها معلومات حتى لا تحدث أى مشاكل من اللى بتحصل كل مرة عشان كده لازم يكون هناك تنسيق ، يعنى مثلاً المنطقة اللى حضراتكم مستهدفينها لابد أن تقوم الهيئة بعمل خرائط بمقياس رسم مناسب لها .

محمد ابراهيم السباعى

الحقيقة أنا بأكد تانى أن مصر غنية بأبنائها ، فعلا قبل ما ادخل فى بعض النقاط أحب أعلق على الدكتور فى صناعة الحديد والصلب ، كما أشار من قبل فى الستينات ذكر تقرير البنك الدولى فى مجال تقييمه لصناعة الحديد والصلب قالوا إنه بعد مرور فترة زمنية لصناعة الحديد والصلب التى أقيمت فى مصر ، فإن هذه الصناعة كانت غير مجدية اقتصاديا ، وعددوا الأسباب الخاصة بذلك:السبب الأول أن الحكومة كانت بتدعم هذه الصناعة من خلال سعر الصرف المشوه وكان سعر الدولار 40 قرشا ، وهذا لم يكن سعره الحقيقى ، وفى نفس الوقت برضه أن سعر الحديد لم يكن يقيم بالسعر العالمى ،ولذلك على من يقوم بدراسات الجدوى أن يأخذ فى الاعتبار سعر الصرف بالسعر الحقيقى، والذى سيتم على أساسه تقدير التكاليف (هل هو سعر صرف حقيقى ولا سعر صرف مشوه) ايضا فى التقييم بالنسبة لسعر الطاقة هل هو سعر حقيقى أم غير حقيقى ؟عند إلغاء الدعم كيف سيتم أخذ هذه النقاط فى الاعتبار ؟

النقطة الثانيةالتى يجب اخذها فى الاعتبار ،لابد من مراجعة قانون حوافز الاستثمار، أنا أود طبعاً بعد الملاحظة القيمة اللى اثارها د. عبد الوهاب أن أؤكد أننا فى حاجة إلى تعديل فى القانون لمناطق الاستثمار .على سبيل المثال هناك قانون تونس وهو قانون ثرى وقانون يتطرق إلى مجالات عديدة بحيث يوجه المستثمرين إليها واعطاء أولويات فى مجالات معينة، هذا بالاضافة الى حوافزالمستثمر وهو ما يختلف عن قانون ضمانات الاستثمار المصرىزى ما يكون بيجامة مخططة على الكل . وهنا يمكن أن أقول أنه يمكن إعادة النظر مرة أخرى فى كيفية جذب المستثمر وعدم الاعتماد فقط على مسألة الحوافز المادية لان الدول لم تعد تأخذ بهذه اللائحة هذا بالاضافه إلى ضروره اعاده النظر فى قانون التكنولوجيا احنا عندنا قانون التجارة رقم 17 لسنة 2006 وداخل هذا القانون مكون أساسى يتعرض لموضوع التكنولوجيا وأنا أعتقد انه لابد من إعادة النظر فيه بالرغم أن القانون تعرض إلى بنود نقل التكنولوجيا بصورة جيده إلا أن الممارسات العملية بشركات الأدوية تظهر عدم الأخذ فى الاعتبار بمحتويات هذا القانون ولا يلتزم المستثمر حتى فى حالة شريك مصرى وشريك اجنبى هناك ممارسات خارقة فى هذا القانون موجودة فعندما نفكر فعلا فى هذه التعديلات يجب ان نفكر فى القانون وفى اللائحة التنفيذية الخاصة به – شكراً سيادة الرئيس –

محمود عبد الحى

إذا كان لى أن أضيف شيئا فى ختام هذا الحوار حول مشروع المثلث الذهبى كمشروع قومى ، فإننى أسترعى الإنتباه إلى أن المشروعات القومية ما أن تدرس جيدا وتعبأ لتنفيذها موارد وإمكانيات ، وربما قبل ذلك أفكار وجهود وهمم البشر مفكرين كانوا أم مخططين أم تنفيذيين ، من القطاع العام أو القطاع الخاص ، حتى يتعين أن تستمر ويصبح هناك التزام جاد بوضعها على طريق النماء والتقدم مع تصحيح ما يمكن أن يكون شاب بدايتها من اخطاء أو قصور .... أما أن يتم ربطها بقيادات أو حكومات أو أشخاص بعينهم فإن هم ذهبوا توقفت أو يهال عليها التراب فذلك هو السفه بعينة .... وبعد كل ما قيل فى هذا الحوار لا أضيف شيئا سوى التوجه بالشكر لحضراتكم جميعا على مساهماتكم المخلصة لمستقبل أفضل لهذا الوطن وكافة مواطنيه .

[1] معهد التخطيط القومى : المشروعات القومية الكبرى بين الاستمرار والتوقف، لقاء الخبراء، سلسلة أوراق اقتصادية، العدد رقم 16 سنه 2013 ص 9 .

[5] نتائج لجنة التعدين (إحدى اللجان الفنية المشكلة من قبل اللجنة الوزارية) " أوجه النشاطات التنموية المتوقع اقامتها بالمنطقة " . 2013 – ص 16 – 19 .

[7] معهد التخطيط القومى : مرجع سابق ذكره ص 14 .

[8] د. راوية الجزراوى : المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 2004/1/26 I//Filei :1 .

h ttp: : // arabi. Ahram. Org. eg/ News Q/4 2202. aspx.

(9) نتائج لجنة التخطيط العمرانى : الجزء الثالث مخطط التنمية المقترح للمثلث الذهبى – 2013 ص 18 .

(11) لقد قام كل من د. احمد عزيز عبد المنعم وكيل كلية العلوم بجامعة سوهاج والمستشار العلمى لمحافظة سوهاج والدكتور/ شعبان حلمى مدير المكتب الفنى للمحافظ والخبير الاقتصادى خالد زيادة وفريق عمل من قسم الجيولوجيا بكلية العلوم بدراسة جدوى لهذا الطريق .

http://www.ahram.org.eg/News print/255590.aspx

(12)محمد مطاوع : الطريق إلى المثلث الذهبى . شق مسار دار السلام – البحر الاحمر .